المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العـــدد الثاني والأربعـــون

النصـف الثانـي، أبريـل 2025

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

www.libc.ly

المؤشر الليبي: تقرير النصف الثاني من شهر أبريل 2025

في هذا العدد:

- المصرف المركزي يعلن ترحيب حماد والدبيبة باللقاء لمناقشة إصلاحات اقتصادية
- وفد أميركي بقيادة قائد الأسطول السادس يلتقي ممثلين عن طرابلس وبنغازي
- البعثة الأممية تعلن اتفاق خالد شكشك وعبد ربه على توحيد ديوان المحاسبة
- 3 مراسيم للرئاسي: عقيلة يعترض والبعثة الأممية تحذر من الإجراءات الأحادية
- الدبيبة: إغلاق عدد من السفارات الليبية وتقليص الدبلوماسيين بالخارج 20%
- "الجريمة بدافع السرقة".. النائب العام يكشف ملابسات مقتل العميد الرياني
- الميزانية والتنافس على الموارد..تتصدر أول إحاطة لتيتيه أمام مجلس الأمن
- اشتباكات بين تشكيلات مسلحة متنازعة على النفوذ في طرابلس والزاوية
- دعوات لإجراء انتخابات مبكرة لمجلس النواب ولرئاسة مجلس الدولة
- الدبيبة يتسلم رسالة شفوية من القيادة الروسي

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة
6

المجلس الرئاسي يدفع مجدداً لتوحيد المؤسسة العسكرية 6

2. المواجهات الأمنية والعسكرية
7

اشتباكات بين تشكيلات مسلحة متنازعة على النفوذ في طرابلس والزاوية 7

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 8

تطورات ملف الهجرة الغير شرعية في ظل تصاعد مستمر لهذه الظاهرة 8

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر 11

"الجريمة بدافع السرقة".. النائب العام يكشف ملابسات مقتل العميد الرياني 11

الدبيبة يطرح بدائل دعم الوقود: لن نواصل تمويل التهريب على حساب الليبيين 12

ليبيا تسجل تزايداً في تعاطي المخدرات 13

"ملف سيادي".. الدبيبة يشدد على الحدود البحرية 14

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي
15

وفد أميركي بقيادة قائد الأسطول السادس يلتقي ممثلين عن طرابلس وبنغازي 15

حراك أمني وعسكري مكثف بين ليبيا وعدد من الفاعلين الدوليين 17

موسكو تفكك آخر وجود للفاغنر في أفريقيا 19

5. التسليح والتدريبات العسكرية 20

بمشاركة الولايات المتحدة وليبيا.. بدء مناورات الأسد الأفريقي 2025 بتونس 20

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 23

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 23

الدبيبة يعتمد 14 استراتيجية خلال المنتدى الاقتصادي الليبي 23

الدبيبة والشهوبي يبحثان تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الأردن وتركيا 24

حفتر وحماد وبلقاسم في مرزق لافتتاح مشاريع تنموية 25

ميناء الإسكندرية يستقبل خدمة جديدة للربط مع ليبيا وتركيا 26

2. المؤسسة الوطنية للنفط **27**

إدانة 7 متهمين في إغلاق حقول النفط والدبيبة يأمر بمراجعة عقود النفط 27

بعد هيوستن ولندن.. جولة عطاءات في إسطنبول للتنقيب عن النفط في ليبيا 29

3. المصرف المركزي **30**

المصرف المركزي يعلن ترحيب حماد والدبيبة باللقاء لمناقشة إصلاحات اقتصادية 30

قدم توصياته..صندوق النقد يحدد أبرز العوائق أمام النمو في ليبيا 32

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 36

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **36**

انقسام حول مبادرة النواب لإعادة النازحين إلى ديارهم بشرق ليبيا 36

حماد يقرر نقل المقر الرئيسي لـ"أمن المرافق والمنشآت" من طرابلس إلى بنغازي 38

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **39**

البعثة الأممية تعلن اتفاق خالد شكشك وعبد ربه على توحيد ديوان المحاسبة 39

دعوات لإجراء انتخابات مبكرة لمجلس النواب ولرئاسة مجلس الدولة 40

3 مراسيم للرئاسي: عقيلة يعترض والبعثة الأممية تحذر من الإجراءات الأحادية 41

الميزانية والتنافس على الموارد..تتصدر أول إحاطة لتيتيه أمام مجلس الأمن 42

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 49

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **50**

الباعور يستقبل وفدا مصريا وآخر أوروبيا ويلتقي بسفير فلسطين في طرابلس 50

الدبيبة يتسلم رسالة شفوية من القيادة الروسية 51

2. السياسات والقرارات **52**

الدبيبة: إغلاق عدد من السفارات الليبية وتقليص الدبلوماسيين بالخارج 20% 52

خامساً: مختارات 54

1. شخصية العدد **54**

موسى الكوني.. رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها الأسبق 54

2. مقال العدد **55**

قبل نتائج لجنة العشرين الليبية..الفيتوري شعيب 55

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025، أبرزها: الإحاطة الأولى للمبعوثة الأممية لدى ليبيا " هانا تيتيه "، أمام مجلس الأمن، والذي أكدت خلالها بأن غياب الإرادة السياسية يعمق الأزمة الليبية ويعطل الوصول إلى حل دائم. ودعت تيتيه إلى ضرورة استكمال المرحلة الانتقالية ضمن إطار سياسي شامل، تكون فيه الانتخابات جزءًا أساسيًّا من عملية بناء الدولة، مشيرة إلى أن البعثة الأممية تدعم عمل اللجنة الاستشارية المعنية بمعالجة المسائل الانتخابية الخلافية. وأضافت تيتيه أن تقريرًا سيتضمن الخيارات المطروحة سيقدم بنهاية أبريل، وأن البعثة ستقيم تلك الخيارات بوصفها أساسًا للتوصل إلى توافق وطني حول مسار العملية السياسية. وأكدت تيتيه أنها ستعتمد مقاربة جامعة تشرك فيها جميع أصحاب الشأن، وتحظى بدعم واسع من مختلف مكونات المجتمع الليبي، مشيرة إلى إجرائها مشاورات مع القيادات والأحزاب السياسية بشأن المراحل القادمة.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر

والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

المجلس الرئاسي يدفع مجدداً لتوحيد المؤسسة العسكرية

دفع المجلس الرئاسي الليبي مجددا باتجاه العمل على توحيد المؤسسة العسكرية، عبر مناقشة الخطط المتعلقة بتشكيل " القوة العسكرية المشتركة ". فقد عقد النائب بالمجلس الرئاسي " عبد الله اللافي" اجتماعاً مع وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية "عبد السلام الزوبي" ورئيس الأركان التابع للحكومة الفريق "محمد الحداد"، في 23 أبريل 2025. وقال المجلس الرئاسي، إن اللقاء تناول آخر المستجدات على الساحة العسكرية، وسير العمليات والإجراءات التنظيمية والإدارية داخل مختلف الوحدات النظامية التابعة للمؤسسة العسكرية، موضحاً أنه تم تخصيص جانب من الاجتماع لمناقشة الخطط المتعلقة بتشكيل القوة العسكرية المشتركة، وتقييم النتائج التي تحققت حتى الآن، في إطار جهود توحيد المؤسسة، وبناء قدرات وطنية متكاملة، قادرة على حماية السيادة الوطنية، ومواجهة التحديات الأمنية بكفاءة واحترافية، مشيراً إلى أنه تم تأكيد أهمية التوزيع الجغرافي المتوازن لتلك القوة أيضاً، بما يُحقق التغطية الأمنية الشاملة لمناطق البلاد كافة.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

اشتباكات بين تشكيلات مسلحة متنازعة على النفوذ في طرابلس والزاوية

اندلعت، في 25 أبريل 2025، اشتباكات مسلحة مفاجئة بين تشكيلات مسلحة موالية لحكومة الوحدة الوطنية في محيط شارع الزاوية بالعاصمة طرابلس، على خلفية عملية أمنية، بين عناصر من جهاز دعم الاستقرار بقيادة " عبد الغني الككلي " التابع للمجلس الرئاسي وقوات من جهاز الشرطة القضائية برئاسة " صبري هدية " التابع لوزارة العدل بحكومة الوحدة.

ورصدت وسائل إعلام محلية مقاطع فيديو لاشتباكات بالأسلحة المتوسطة، وسقوط قذيفة على منزل في شارع الزاوية، وأنباء عن إصابات بين المدنيين، بينما لم تصدر أي جهة رسمية بياناً بشأن الحادث أو حجم الخسائر. وأفاد شهود عيان بأن الاشتباكات اندلعت عقب محاولة عناصر من الشرطة القضائية اعتقال تاجر مخدرات مطلوب لجهاز الردع، في منطقة النوفلين، لكن قوات من دعم الاستقرار تصدت لهذه المحاولة لحماية المطلوب، الذي يُعتقد أن له صلات بالجهاز.

وكانت مواجهات مماثلة قد وقعت الشهر الماضي في منطقة طريق المطار، بسبب نزاع على النفوذ. كما صاعَد التوتر الأمني في ليبيا في مدينة الزاوية إلى الغرب من العاصمة كالعادة، حيث شهدت الزاوية، في 27 أبريل الماضي، اشتباكات مسلحة بين مجموعات متنازعة على النفوذ، مما أدى إلى سقوط قذائف ورصاص على ممتلكات تخص مواطنين في المنطقة.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

تطورات ملف الهجرة الغير شرعية في ظل تصاعد مستمر لهذه الظاهرة

انتقد وزير داخلية النيجر الجنرال " محمد تومبا "، عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا باتجاه بلاده. ونددت النيجر على لسان تومبا، خلال لقاء مع وفد المنظمة الدولية للهجرة، بما أسمته "الطرد المفاجئ للمهاجرين على حدودها مع ليبيا والجزائر "، وفق وسائل إعلام محلية. وتحدثت وسائل إعلام بالنيجر عن الطوارئ على الحدود مع ليبيا، حيث يتواجد ألف مهاجر من جنسيات إفريقية وآسيوية، وبينهم غينيون وسنغاليون وإيفواريون وبوركينيون وسودانيون وبنغاليون، ويجري مناقشة سبل إعادتهم إلى دولهم الأصلية بالتعاون مع منظمة الهجرة.

ومن المعروف منذ تقلد العسكريون للسلطة في يوليو 2023، إقدامهم على إلغاء القانون المعتمد في العام 2015، الذي كان مصمما خصيصا لمحاربة الاتجار بالبشر، ما أسفر عن ارتفاع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا والجزائر، وفق منظمة الهجرة.

وخلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025، شهد هذا الملف التطورات التالية:

- أعلنت مديرية أمن النواحي الأربع في ليبيا، في 18 أبريل، عن تنفيذ عملية ترحيل لنحو 500 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة، وذلك بالتعاون مع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبمساندة من اللواء 444 قتال.
- أعلنت رئاسة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 18 أبريل، ترحيل 38 مهاجرًا مصريا غير شرعيين، بعد إحباط محاولتهم الهجرة إلى أوروبا عبر البحر. وفي 22 أبريل، أعلن الجهاز أيضا ترحيل 76 مصريًا من بنغازي إلى مصر، عبر منفذ امساعد البري. وفي 26 أبريل، أعلن الجهاز مرة أخرى ترحيل 48 مهاجراً مصرياً، عبر منفذ

امساعد البري. وفي 27 أبريل، أعلن الجهاز ترحيل 43 مصريا من مدينة درنة عبر منفذ امساعد البري، وذلك لدخولهم ليبيا بطريقة غير شرعية.

- أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، في 19 أبريل، ضبط 70 مهاجرًا غير شرعي من جنسيات أفريقية مختلفة، خلال عمليات تمشيط صحراوية، شملت وديان: سوف الجين ونسمة ومرسيط، بالإضافة إلى المسالك الترابية المؤدية إلى تلك المناطق.
- أعلنت رئاسة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 19 أبريل نقل 59 مهاجرًا من سرت إلى أجدابيا، تمهيدًا لترحيل 22 من بينهم صادر بحقهم قرار إبعاد عن الأراضي الليبية، ويحمل المهاجرون الجنسيات المصرية والسودانية والتشادية.
- سلّمت دوريات حرس الحدود، في 19 أبريل، 58 مهاجراً غير شرعي من جنسيات النيجر وتشاد إلى مركز إيواء المهاجرين بمنطقة العسة.
- أعلن جهاز دعم الاستقرار، في 20 أبريل، تفكيك تشكيل عصابي بمدينة الزاوية تخصص في جلب مهاجرين غير شرعيين إلى البلاد وتهريبهم إلى أوروبا. وكشفت التحقيقات أن التشكيل يتعاون مع أفراد في باكستان يجلبون لهم المهاجرين، ويدفع الواحد منهم 3500 دولار.
- أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 21 أبريل، نقل 200 مهاجر من مركز إيواء قنفودة في مدينة بنغازي إلى مركز إيواء الكفرة، تمهيداً لترحيلهم إلى بلدانهم.
- أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، في 23 أبريل، ضبط 62 مهاجرًا غير شرعي من جنسيات مختلفة، في حملات أمنية بمدينة مزدة وضواحيها.

- أعلن جهاز البحث الجنائي، في 23 أبريل، تحرير 34 مهاجرًا غير شرعي كانوا محتجزين في مخزن بمنطقة سلوق. وكشفت التحريات عن احتجاز 12 مهاجرًا مصريًا و22 مهاجرًا من جنسيات أفريقية داخل المخزن، ومن ثم تحركت قوة من جهاز البحث الجنائي وتمكنت من تحرير المهاجرين.
- أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، تسليم دوريات حرس الحدود العاملة ضمن الغرفة الأمنية المشتركة بمزدة، 60 مهاجرًا من جنسيات أفريقية إلى مركز إيواء العسة.
- رصد تقييم أخير لمركز الهجرة المختلطة، تراجع أعداد المهاجرين الذين انطلقوا من ليبيا صوب سواحل أوروبا بنسبة 25% خلال الربع الأول من العام الجاري، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى زيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الموجودين داخل البلاد.
- تمكنت السفينة أوشن فايكينغ التابعة لمنظمة " إس أو إس ميديتيرانيه "، من إنقاذ 126 شخصا خلال عمليتي إنقاذ في المتوسط قبالة سواحل ليبيا ومالطا. العملية الأولى جرى فيها إنقاذ 59 مهاجرا بينهم امرأة و10 قصر. أما عملية الإنقاذ الثانية فجرت لـ 67 شخصا كانوا على متن قارب خشبي في منطقة البحث والإنقاذ المالطية، بعد خروجها من المياه الإقليمية الليبية.
- أعلنت رئاسة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، في 28 أبريل، ترحيل 87 مهاجرًا غير شرعي كانوا يحاولون التسلل إلى أوروبا عبر البحر، وذلك انطلاقا من سواحل مدينة طبرق شرق البلاد.

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر

تنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والذهب والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد من حالات تهريب الوقود، وذلك في مدن سبها. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من رأس جدير، ويعد معبر رأس جدير الحدودي مع تونس أكثر المعابر التي يتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة. وأخيراً تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن طرابلس، درنة، أجدابيا، بنغازي، الجفرة، سرت، هون، مصراتة، وأخيرا طبرق.

"الجريمة بدافع السرقة".. النائب العام يكشف ملابسات مقتل العميد الرياني

أكد مكتب النائب العام، أن واقعة مقتل العميد " على الرياني " كانت بدافع السرقة. وأضاف المكتب أن 3 جناة دخلوا منزل الرياني؛ فاستقووا بالسلاح للسيطرة على أفراد الأسرة ولم تنته سطوة الجناة إلا بمقتلهم. وأوضح المكتب أن النيابة العامة تولت إجراء تحقيق، أسفر عن إثبات أن دخولهم كان بدافع السرقة، مضيفا أنهم تطاولوا على الأسرة فاضطر وليّ الأمر إلى الدفاع عن العرض والنفس والمال؛ فأطلق النار على الجناة، ما أسفر عن مقتلهم مع تعرضه لأعيرة نارية أدت إلى وفاته، وفق المكتب. كما أكد المكتب أن النيابة أمرت الإفراج عن كافة أفراد الأسرة الذين اشتركوا في التصدي للجناة بعد الفراغ من إجراءات التحقيق.

وشهد يوم 25 أبريل 2025، مقتل العميد الرياني، وهو ضابط بهندسة الصواريخ، إثر هجوم مسلح استهدف منزله بمنطقة خلة الفرجان جنوب طرابلس، حيث أسفر تبادل لإطلاق

النار عن مقتله ومقتل المهاجمين الثلاثة. وكان مكتب النائب العام أكد في وقت سابق، مباشرته التحقيق في الواقعة وتسلمه جثث الجناة لإحالتها للطب الشرعي، فيما نفت قيادات من اللواء 444 وجهاز الشرطة القضائية أي صلة لهما بالمجموعة المهاجمة. كما وجه الدبيبة الادعاء العام العسكري بفتح تحقيق عاجل وشامل لكشف ملابسات الجريمة، وتحديد من يقف خلفها والغرض من ارتكابها، مقدما تعازيه لأسرة الفقيد ورفاقه.

الدبيبة يطرح بدائل دعم الوقود: لن نواصل تمويل التهريب على حساب الليبيين

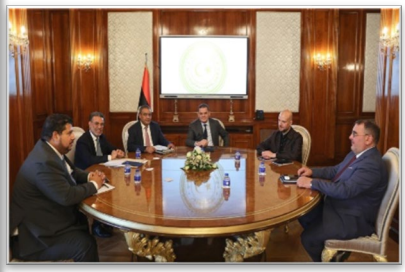

كشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، عن ثلاثة بدائل رئيسية لمعالجة ملف دعم الوقود، الذي وصفه بأنه من أبرز أبواب الهدر في المال العام. وأوضح خلال كلمته في افتتاح الدورة الأولى من المنتدى الاقتصادي الليبي، أن البدائل المقترحة تشمل: تقديم دعم مالي مباشر للمواطنين، أو زيادة الرواتب، أو تخصيص حصص وقود مدعوم تُصرف لكل مواطن عبر بطاقات إلكترونية، مع بيع الكميات الإضافية بالسعر الحقيقي.

وأكد الدبيبة أن محاولاته السابقة لفتح هذا الملف الحيوي واجهت " حملات منظمة " من قبل شبكات تهريب الوقود، مشددا على أن استمرار الوضع الحالي يُرهق موازنة الدولة ويُكلّفها مليارات تُهدر خارج منظومة الرقابة، داعيا مؤسسات الدولة إلى لعب دورها في توعية المواطنين بحجم الضرر الاقتصادي الناجم عن الدعم غير المنظَّم. وقال: "لن نخاف من قول الحقيقة. أموال الدعم هي أموال الليبيين، ويجب استخدامها بطريقة عادلة وجدية. نحن الأرخص في العالم من حيث سعر الوقود، وهذا فتح الباب واسعا أمام التهريب إلى دول الجوار وحتى أوروبا ".

ليبيا تسجل تزايداً في تعاطي المخدرات

في ظل تصاعد أزمة تعاطي المخدرات في ليبيا، كشفت إحصائيات حديثة صادرة عن المركز الوطني لعلاج وتأهيل المدمنين عن معالجة 430 مريضاً خلال الربع الأول من العام الجاري 2025، بدءاً من يناير وحتى مارس الماضيين، موزعين بين 30 منطقة ومدينة ليبية، وسط غياب الإحصائيات الرسمية حول حجم الإقبال على المخدرات. وبحسب بيان المركز، فإن خدماته توزعت بين المشورة الطبية لـ 175 حالة، وإيواء وتأهيل 107 مرضى، في وقت أعلن عن تعافي 148 حالة.

وتظهر الأرقام المعلنة أن فئة الشباب هي الأكثر إقبالاً على العلاج من الإدمان، وشكل المرضى دون الثلاثين عاماً 72% من الذين جرى إيواؤهم بالمركز، بواقع 17 مريضاً دون العشرين، و61 دون الثلاثين، بينما تراجعت النسبة مع تقدم العمر إلى 22 حالة دون الأربعين، و7 دون الخمسين .

وفيما يخص الوصول إلى المركز، جاءت 43 حالة طوعياً ممن قبلوا بالإيواء، و59 من المتعافين، تلتها حالات الإحالة عبر الأهل وعددها 58 مريضاً و76 متعافياً، أما عدد الإحالات إلى المركز عبر النيابات القضائية فهي 6 حالات إيواء و13 متعافياً. ولم تقتصر الخدمات على الجانب الطبي، بل نفذت إدارة الصحة الاجتماعية والنفسية 1063 جلسة علاجية، منها 702 جلسة فردية و71 عائلية و290 جماعية، بالإضافة إلى إجراء 418 تحليلاً مخبرياً كشفت عن 107 حالات تعاطٍ إيجابية مقابل 311 سلبية. وحول توزيعها على المناطق، فقد شملت 30 مدينة ليبية، مع حضور ملحوظ من غرب البلاد بـ17 مدينة، والجنوب بـ 9 مدن، والشرق بـ 4 مدن، بالإضافة إلى حالات من جنسيات أجنبية.

من جهة أخرى، أعلن جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التابع لوزارة الداخلية، عن ضبط كميات قياسية من المخدرات خلال العام الماضي 2024، بلغت (8،051،317.5) قرصاً مهلوساً، و (67) زجاجة من عقار ريبوتريل، بالإضافة إلى (1.7) كيلوغرام من الهيروين، و(759،59) كيلوغراماً من الكوكايين، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 620 مليون دينار ليبي. وشهد العام ذاته تزايداً لافتاً في ضبط الكوكايين في مقابل تراجع نسب الهيروين، مع تسجيل (951) غراماً من الحشيش، و111 حالة مرتبطة بالخمور، بحسب بيان الجهاز.

وبلغ عدد المتورطين في قضايا المخدرات (2079) شخصاً، منهم (1851) ليبياً، و(177) من جنسيات عربية، و (51) غير عربي، في حين لم تسجل أي حالات من الإناث، وهو ما وصفه الجهاز بـ " النقطة الإيجابية" في حماية المرأة الليبية من الانخراط في هذه الجرائم، مقارنة بعام 2023، الذي شهد ضبطاً بقيمة 93 مليون دينار، و908 قضايا مخدرات، و1334 متهماً.

"ملف سيادي".. الدبيبة يشدد على الحدود البحرية

ناقش رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، مستجدات ملف الحدود البحرية الليبية، مؤكدا أنها أمر سيادي. جاء ذلك خلال اجتماع عقد في 22 أبريل 2025، بحضور وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية " وليد اللافي " ووزير المواصلات " محمد الشهوبي " ورئيس لجنة الحدود البرية والبحرية بوزارة الخارجية " محمد الحراري " ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط " مسعود سليمان "، إلى جانب الأمين العام لديوان مجلس الوزراء " راشد بو غفة ". إذ أكد الدبيبة أن ملف الحدود البحرية يُعد من الملفات السيادية التي تمس جوهر الأمن القومي الليبي، ولا يمكن التعامل معه بمنطق فني منفصل عن القرار السياسي الوطني. وشدد الدبيبة على ضرورة العمل بتناغم مؤسساتي كامل، يجمع بين الدقة الفنية والمرجعية القانونية والقرار السيادي الواضح.

وتطرق الاجتماع إلى العوائق التي تواجه استكمال الترسيم وضبط النقاط البحرية وأهمية التنسيق بين الجهات الفنية والجهات السيادية، لتأمين موقف ليبي ثابت أمام أي نزاعات أو تفاهمات إقليمية مستقبلية. من جانبه، لفت رئيس المؤسسة الوطنية، إلى تداعيات أي إرباك قانوني أو جغرافي على أنشطة الاستكشاف والإنتاج البحري، مؤكداً ضرورة تأمين الغطاء القانوني الكامل لمناطق الامتياز، حمايةً للثروات الليبية من أي تنازع خارجي. وتم التأكيد خلال ختام الاجتماع، على أهمية إنشاء غرفة سيادية فنية تُنسّق بين الأطراف ذات العلاقة، وتُتابع تنفيذ خطط الترسيم والمراقبة البحرية، وتعزز تموضع الدولة الليبية على الخارطة الإقليمية وفق مرجعيات قانون البحار، والاتفاقيات الدولية المعتمدة.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

وفد أميركي بقيادة قائد الأسطول السادس يلتقي ممثلين عن طرابلس وبنغازي

أنهى وفد أمريكي رفيع زيارة إلى ليبيا، استمرت يومي 20 و21 أبريل 2025، وتخللتها سلسلة اجتماعات في طرابلس وبنغازي، على متن سفينة القيادة والسيطرة التابعة للأسطول السادس الأمريكي " ما ونت ويتني "، في خطوة أظهرت تصاعد اهتمام الولايات المتحدة بالملف الليبي. وضم الوفد نائب الأدميرال "جي تي أندرسون" قائد الأسطول السادس والمبعوث الخاص إلى ليبيا " ريتشارد نورلاند " والقائم بأعمال السفير الأمريكي " جيريمي برنت ".

واجتمع الوفد الأمريكي، في طرابلس، بـ كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين الليبيين، بمن فيهم رئيس الأركان العامة الفريق أول ركن " محمد الحداد " وعضو المجلس الرئاسي " عبد الله اللافي " ووزير الخارجية " الطاهر الباعور " ووكيل وزارة الدفاع " عبد السلام الزوبي " ومستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء "إبراهيم الدبيبة " ورئيس ديوان المحاسبة " خالد

شكشك ". وفي بنغازي اجتمع الوفد، بالفريق أول "خيري التميمي " الأمين العام للقيادة العامة والفريق ركن " خالد حفتر " رئيس أركان الوحدات الأمنية والفريق " شعيب الصابر " رئيس أركان القوات البحرية، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين العسكريين.

وتعتبر اللقاءات في طرابلس وبنغازي جزءاً من سلسلة تحركات دبلوماسية وعسكرية مكثفة لواشنطن تجاه ليبيا خلال الأشهر الأخيرة، حيث تضمن بيان السفارة الأميركية عن الزيارتين نفس الأهداف السابقة لزيارة مسؤوليها. وأوضحت السفارة أن اللقاءين ركزا على مناقشة " سبل تعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وليبيا، ودعم الولايات المتحدة للجهود الليبية الرامية إلى توحيد المؤسسة العسكرية"، بالإضافة لتأكيد الولايات المتحدة التزامها " بالشراكة مع القادة الليبيين في جميع أنحاء البلاد، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، من أجل تحقيق السلام الدائم والوحدة الوطنية".

وتبع هذه الزيارة، زيارة مقابلة لصدام حفتر رئيس أركان القوات البرية ضمن قوات الشرق الليبي، للولايات المتحدة، التقى خلالها عدداً من المسؤولين الأميركيين، في 28 أبريل، في مقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن. وأوضحت السفارة الأمريكية لدى ليبيا، في بيان، أن صدام التقى مستشار الرئيس الأميركي "مسعد بولس "، بحضور نائب مساعد وزير الخارجية "تيم ليندركينغ" والمبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى ليبيا السفير " ريتشارد نورلاند ".

وذكرت السفارة أن الاجتماع انتهى إلى الاتفاق على أن " ليبيا آمنة وموحدة ومزدهرة، بمؤسسات تكنوقراطية قوية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي، ستكون أكثر قدرة على التعامل مع الولايات المتحدة والشركات الأميركية ". كما ذكرت السفارة أن واشنطن ستستمر في التواصل مع المسؤولين الليبيين من غرب البلاد وشرقها، ودعم توحيد المؤسسات الليبية العسكرية.

وتأتي زيارة صدام حفتر في إطار اهتمام أميركي متزايد بالملف الليبي في الآونة الأخيرة، حيث أفادت مصادر حكومية في طرابلس لـ" العربي الجديد "، بأن وفداً يمثل حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة نائب وزير الدفاع " عبد السلام زوبي "، يستعد لزيارة الولايات المتحدة الأميركية قريباً للمشاركة في أنشطة أسبوع القوات الخاصة، الذي سينعقد في ولاية فلوريدا في الفترة من الخامس من مايو القادم إلى الثامن منه، وذلك تلبية لدعوة رسمية من وزارة الدفاع الأميركية، مشيرة إلى أن وفد الحكومة الليبية سيعقد لقاءات مع مسؤولين أميركيين بوزارتي الخارجية والدفاع.

وتتزامن هذه الزيارات مع تصريحات لمستشار الرئيس الأميركي " دونالد ترامب "، " مسعد بولس "، كشف خلالها عن تطوير إدارة ترامب خطة للحل الليبي، وأن من أهم الحلول المطروحة مشروع حكم موحد يشمل كل الأطراف الليبية في شراكة فعلية. كما تزامنت الزيارة مع إعلان مفاجئ من مصرف ليبيا المركزي، عن موافقة رئيسي حكومتي طرابلس وبنغازي، عبد الحميد الدبيبة وأسامة حماد، على لقاء يهدف إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية عاجلة، بما في ذلك موازنة موحدة لمواجهة الانهيار المالي المتوقع، ما أشعر الكثير من المراقبين بوجود ضغوط خارجية لدفع الطرفين نحو اللقاء، خاصة وأن موافقتهما جاءت بعد أيام قليلة من تبادل حاد للاتهامات بشأن المسؤولية عن الهدر المالي الكبير.

حراك أمني وعسكري مكثف بين ليبيا وعدد من الفاعلين الدوليين

لم تقتصر الزيارات واللقاءات ذات الطبيعة الأمنية والعسكري على الولايات المتحدة، إذ شهدت هذه الفترة العديد من اللقاءات مع عدد من الفاعلين الدوليين الآخرين، للتباحث حول تعزيز التعاون العسكري والأمني.

ففي 23 أبريل 2025، استقبل قائد قوات الشرق الليبي " القيادة العامة " المشير " خليفة حفتر"، وزير الداخلية الإيطالي " ماتيو بيتانتيدوزي " والوفد المرافق له، وذلك في مكتبه بمقر القيادة العامة بمنطقة الرجمة بمدينة بنغازي. ناقش الطرفان آخر المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في المجالات الأمنية والاقتصادية. وضم الوفد المرافق لوزير الداخلية الإيطالي كلا من نائب وزير الخارجية " إدموندو تشيريلي " والسفير الإيطالي لدى ليبيا "جيانلوكا ألبيريني".

كما بحث رئيس الأركان العامة التابع لحكومة الوحدة الوطنية الفريق أول ركن " محمد الحداد "، في مكتبه بمقر رئاسة الأركان العامة في طرابلس، في 23 أبريل، مع السفير الفرنسي لدى ليبيا "مصطفى مهراج "، آليات التعاون المشترك بين البلدين وتقديم الدعم العسكري في مختلف المجالات. وقالت رئاسة الأركان العامة، إن السفير الفرنسي أكد خلال اللقاء دعم باريس للجهود التي يبذلها رئيس الأركان العامة من أجل النهوض بالمؤسسة العسكرية وتوحيدها، وأن تعمل فرنسا على تحقيق الاستقرار في ليبيا. وفي 28 أبريل، بحث عضو المجلس الرئاسي " عبد الله اللافي " مع وفد روسي في العاصمة طرابلس، تفعيل دور اللجنة العليا المشتركة، وسبل تطوير التعاون العسكري والأمني، بما يضمن بناء قدرات الجيش الليبي وتحديث مؤسساته وفق معايير مهنية حديثة. ترأس الوفد الروسي مسؤول ملف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الروسية " أليكساندر كينتشاك ". الاجتماع حضره بجانب رئيس الأركان ومعاونه، سفير روسيا لدى ليبيا والملحق العسكري بالسفارة الروسية.

وأخيراً، ناقش رئيس أركان الوحدات الأمنية التابع لقوات الشرق الفريق " خالد حفتر "، في 30 أبريل، مع الملحق العسكري البريطاني في ليبيا العقيد "مات كيترر"، أمن الحدود والبرامج التدريبية الممولة من المملكة المتحدة، وذلك بمقر رئاسة أركان الوحدات الأمنية في

منطقة الرجمة بمدينة بنغازي. وقال الملحق العسكري البريطاني في تصريح: " كان نقاشاً مثمراً مع الفريق ركن خالد حفتر حول أمن الحدود والاستقرار على نطاق أوسع ".

وأضاف العقيد مات كيترر: " كان من دواعي سروري مناقشة برامجنا التدريبية الطبية واللغوية الممولة من قِبل المملكة المتحدة، ومناقشة آفاق التعاون والمشاركة المستقبلية ".

موسكو تفكك آخر وجود للفاغنر في أفريقيا

كشف تقرير فرنسي، نجاح السلطات الروسية في إنهاء آخر وجود لمجموعة فاغنر العسكرية في أفريقيا، ودمج أفرادها وأصولها في الفيلق الأفريقي الذي يعمل تحت إشراف الجيش الروسي، وينشط في ليبيا ودول الساحل. ونجحت روسيا في تفكيك أنشطة فاغنر في أفريقيا منذ وفاة رئيس المجموعة السابق "يفغيني بريغوجين "، في أغسطس 2023، لكن في مالي أبدى مقاتلي فاغنر مقاومة بدعم من الجنرالات في باماكو الذين لم يرغبوا في الانفصال عن الرجال الذين أكسبوهم خبرة قتالية، وفق مجلة موند أفريك الفرنسية. ومثل وجود المجموعة في مالي حجر عثرة بين موسكو وباماكو، وبعد مفاوضات طويلة، فازت روسيا بقضيتها حيث يستعد مقاتلي فاغنر لمغادرة مالي أو الانضمام إلى صفوف الفيلق الأفريقي.

وكشفت موند أفريك، عن تسوية الأمر على عدة مراحل، فمنذ أكثر من ثمانية عشر شهراً، يتوافد كبار الشخصيات الروسية على باماكو لتسريع حسم القضية لكن دون جدوى تُذكر. وبعد ذلك، وافق الرئيس الانتقالي " أسيمي غويتا " على نشر الفيلق الأفريقي دون التخلي عن فاغنر، وبدأت المجموعة، تحت قيادة وزارة الدفاع الروسية، في نشر ألف جندي في مالي في ديسمبر 2024، وفي الشهر التالي، وصلت إلى مالي قوافل عسكرية ومعدات

ثقيلة مخصصة لهم. ولا تشارك مجموعة الفيلق الأفريقي، التي تنتشر أيضًا في النيجر وبوركينا فاسو، في القتال مع الجيوش الوطنية وتظل مقتصرة على وظائفها في الاستخبارات والتدريب وصيانة المعدات.

وسبق أن أظهر تحقيق نشرته الجريدة البريطانية تلغراف، أن عميلاً روسيًّا يدعى " يان مارساليك " خطط لتشكيل جيش من المرتزقة للسيطرة على طرق الهجرة عبر ليبيا وأدخل أول قوة روسية إلى ليبيا، وهو ما عزز شكوكًا بتورطه بعمليات تزعزع استقرار أوروبا عبر الهجرة.

وحسب تلغراف، شارك العميل الروسي في إعادة تنظيم مصالح مجموعة فاغنر بالمنطقة بعد وفاة بريغوجين، وأن مخطط العميل الروسي اكتشفته بريطانيا بعد إدانة خلية تجسس كان يديرها. وأكدت الجريدة البريطانية أن تدفق المهاجرين هدف استراتيجي للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين "، بعدما أصبحت الهجرة عاملاً حاسمًا في الانتخابات الأوروبية.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

بمشاركة الولايات المتحدة وليبيا.. بدء مناورات الأسد الأفريقي 2025 بتونس

انطلقت مناورات " الأسد الأفريقي 2025" في تونس، في 23 أبريل 2025، بمشاركة القوات التونسية والليبية والدول الشريكة. وتحتضن تونس تلك المناورات للعام الثامن على التوالي. وذكرت السفارة الأمريكية في تونس، أن التمرين العسكري المشترك من 22 إلى 30 أبريل 2025، يضم أكثر من ألفي مشارك من تونس والولايات المتحدة الأمريكية، وشركاء دوليين آخرين. وقالت إن احتضان تونس تمرين الأسد الأفريقي 2025 للعام الثامن

على التوالي، يبرز الأهمية الاستراتيجية للشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة وتونس. وأكدت أن ذلك يظهر الدور القيادي الحيوي الذي تلعبه تونس في تصدير الاستقرار ومعالجة التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025:

- كالعادة، شهدت المنطقة الغربية حالة من السيولة الأمنية، نتيجة لهيمنة التشكيلات المسلحة على المشهد الأمني في المنطقة. فخلال هذه الفترة شهدت المنطقة الغربية ثلاثة تطورات:

1. اشتباكات مسلحة بين عناصر من جهاز دعم الاستقرار وقوات من جهاز الشرطة القضائية بالعاصمة.
2. اشتباكات بمدينة الزاوية بين تشكيلات مسلحة متنازعة على النفوذ، مما أدى إلى سقوط قذائف ورصاص على ممتلكات تخص مواطنين في المنطقة.
3. مقتل العميد الرياني، وهو ضابط بهندسة الصواريخ، إثر هجوم مسلح بدافع السرقة، استهدف منزله بجنوب طرابلس، حيث أسفر تبادل لإطلاق النار عن مقتله ومقتل المهاجمين الثلاثة.

- على مستوى الجرائم المنظمة، تستمر ظاهرة الهجرة الغير شرعية في التصاعد، مع استمرار ضبط العديد من حالات تهريب البشر وضبط آخرين متورطين في عمليات التهريب، وترحيل عدد آخر من المهاجرين. ثانيا استمرار ظاهرة تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات.

فخلال هذه الفترة، تم رصد العديد من حالات تهريب الوقود، وذلك في مدينة سبها. كما تم ضبط حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات من رأس جدير. وأخيراً تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترامادول والخمور، وذلك في مدن طرابلس، درنة، أجدابيا، بنغازي، الجفرة، سرت، هون، مصراتة، وطبرق.

وتشير المعطيات الأخيرة إلى تصاعد غير مسبوق في حجم تجارة المخدرات وتعاطيها، ويرى الخبراء بأن هذه المعطيات لا تعكس إلاّ جزءاً من الواقع؛ فالكميات المضبوطة لا تمثل سوى ربع ما يهرب أو ينتج محلياً، في ظل التناقض بين أعداد المقبلين على العلاج وكميات المخدرات الكبيرة التي تعلن السلطات عن ضبطها.

- على الرغم من أن الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والليبيين ليست بالجديدة، إلا أن الزيارة الأخيرة التي أجراها وفد أمريكي رفيع إلى ليبيا، واجتمع خلالها بمسؤولين في طرابلس وبنغازي، تبدو مختلفة هذه المرة كما وكيفا، كيفا من خلال اللقاء الغير معتاد على متن سفينة القيادة والسيطرة التابعة للأسطول السادس الأمريكي، وكما من خلال عديد المسؤولين الذين التقى بهم الوفد من شرق وغرب ليبيا.

وتبع هذه الزيارة، زيارة مقابلة لصدام حفتر للولايات المتحدة، كما يستعد عبد السلام الزوبي لزيارة الولايات المتحدة قريباً للمشاركة في أنشطة أسبوع القوات الخاصة. هذا الزخم من الزيارات واللقاءات يشير إلى أن الملف الليبي ما زال ضمن الاهتمامات الأمريكية حتى في ظل إدارة ترامب، وتتزامن مع تصريحات مستشار ترامب حول تطوير إدارة ترامب خطة للحل الليبي، تتمثل في مشروع حكم موحد يشمل كل الأطراف الليبية في شراكة فعلية، وهو ما يفسر شمول اللقاءات لمسؤولي الشرق والغرب.

- لم تقتصر الزيارات واللقاءات ذات الطبيعة الأمنية والعسكري على الولايات المتحدة، إذ شهدت هذه الفترة العديد من اللقاءات مع عدد من الفاعلين الدوليين الآخرين، شملت وزير الداخلية الإيطالي والسفير الفرنسي لدى ليبيا والملحق العسكري البريطاني ووفد روسي. وهي زيارات تأتي متزامنة مع الزيارة الأمريكية، وتوضح مدى اهتمام القوى الدولية بالملف الليبي، والذي على ما يبدو سيتصاعد

حدته في الفترة المقبلة، خاصة مع عدم نجاح مساعي ترامب في وقف حرب أوكرانيا حتى الآن.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

الدبيبة يعتمد 14 استراتيجية خلال المنتدى الاقتصادي الليبي

اعتمد رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، 14 استراتيجية وطنية معدة من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، خلال فعاليات الدورة الأولى للمنتدى الاقتصادي الليبي، في 24 أبريل 2025. وتتعلق تلك الاستراتيجية بـ " إصلاح وتطوير منظومة التخطيط العمراني، وإصلاح وتطوير قطاع المواصلات والنقل، والاستراتيجية الوطنية للأمن المائي، والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والإطار الوطني لمهارات ووظائف المستقبل، وإصلاح وتطوير قطاع الصناعة (نحو الإنتاج الأنظف)، وإدارة الموارد المعدنية ".

وتشمل أيضا: " الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع النفط والغاز، وإدارة الطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة، وسياسات التنويع الاقتصادي، وتطوير قطاع التأمين في ليبيا، ولائحة

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشروعات الناشئة ونشر ثقافة ريادة الأعمال، وإصلاح وتحسين بيئة الأعمال".

الدبيبة والشهوبي يبحثان تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الأردن وتركيا

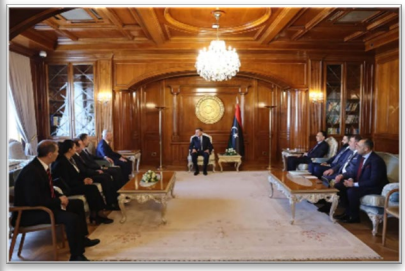

بحث وزير المواصلات المستشار المالي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية " محمد الشهوبي "، مع وفد من رجال الأعمال الأردنيين توسيع مجالات التبادل التجاري بين البلدين. وعقد الشهوبي اجتماعه مع رجال الأعمال الأردنيين المشاركين في الدورة الحادية والخمسين لمعرض طرابلس الدولي، على هامش فعاليات المعرض المقامة بالعاصمة. بحث الاجتماع آفاق التعاون الاقتصادي بين ليبيا والأردن، وسبل تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين، إلى جانب مناقشة آليات تسوية بعض المسائل العالقة بما يسهم في دعم بيئة الاستثمار وتوسيع مجالات التبادل التجاري. وفي وقت سابق، في 23 أبريل 2025، بحث وزير الإسكان والتعمير في حكومة الوحدة الوطنية " أبوبكر الغاوي " مع وفد اقتصادي أردني رفيع المستوى، التعاون المشترك بين البلدين في قطاعات حيوية مثل إنتاج المواد الكيميائية الداخلة في صناعة الخرسانة وفي مجال الغاز.

وفي سياق آخر، استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، في 30 أبريل، وزير التجارة التركي " عمر بولات " والوفد المرافق له، في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين ليبيا وتركيا. وتناول اللقاء سبل تطوير العلاقات الاقتصادية ومضاعفة حجم التبادل التجاري، إلى جانب مناقشة عدد من القطاعات الحيوية التي تمثل فرصًا للتعاون المشترك بين البلدين. واطلع رئيس مجلس الوزراء على إحاطة شاملة بنتائج اجتماعات

اللجنة الفنية الليبية – التركية المنعقدة مؤخرا، والتي تناولت ملفات اقتصادية ذات أولوية واهتمام مشترك.

وأكد الجانبان أهمية تحفيز الاستثمارات المتبادلة وتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين في كلا البلدين، بما في ذلك تسهيل إجراءات التأشيرات والإقامة، ومنح حق التملك، إضافة إلى تيسير عمليات التحويلات المالية، بهدف خلق بيئة استثمارية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

حفتر وحماد وبلقاسم في مرزق لافتتاح مشاريع تنموية

زار قائد قوات الشرق الليبي المشير " خليفة حفتر "، رفقة رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد " ومدير صندوق الإعمار والتنمية " بلقاسم حفتر "، مدينة مرزق في زيارة رسمية.

وقال أسامة حماد في بيان، إن الزيارة تهدف إلى افتتاح عدة مشاريع تنموية وخدمية لتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستقرار في الجنوب الليبي، تشمل مرافق صحية وتعليمية وتطوير شبكات المياه والكهرباء، إضافة إلى مشاريع طرق حيوية. ونبه البيان إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة شاملة لتفعيل التنمية في الجنوب وتوفير الخدمات الأساسية التي حُرم منها المواطنون طيلة السنوات الماضية. وشارك في مراسم الافتتاح عدد من أعضاء مجلس النواب ونائبا رئيس الحكومة علي القطراني وخالد الأسطى ورؤساء الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية، وسط حضور كبير من أهالي وحكماء ومؤسسات المجتمع المدني في مرزق.

ميناء الإسكندرية يستقبل خدمة جديدة للربط مع ليبيا وتركيا

تستقبل هيئة ميناء الإسكندرية المصري، خلال مايو المقبل، خدمة جديدة تطلقها شركة " ميد لاين " للشحن، عبر خط جديد يربط عددا من الموانئ الأوروبية بالميناء المصري. وحسب منشور صادر عن الشركة، في 29 أبريل 2025، من المقرر أن يربط الخط الجديد بين ميناء الإسكندرية، وموانئ تركيا وإيطاليا، وذلك مرورا بالموانئ الليبية.

وأشارت الشركة إلى أن هذه الخدمة، التي يجرى تشغيلها تحت العلامة التجارية **«Midline Shipping»**، تعد توسعا كبيرا في العمليات البحرية، حيث ستشمل موانئ أزمير ومرسين في تركيا والإسكندرية في مصر، لتغطي الخدمة الجديدة مناطق أوروبا وتركيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وسيعمل الخط الجديد على نقل المعدات الخاصة بالمشاريع المستخدمة في إعمار ليبيا، خاصة منطقة بنغازي، وهي مدينة تشهد حاليا إعادة إعمار سريعة، وطلبا متزايدا على البنية التحتية والآلات، مما يسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لهذه الخدمة في دعم جهود إعادة الإعمار في ليبيا. ومن المقرر أن تبدأ الخدمة بأول رحلة في 8 مايو 2025، مما يوفر وقت عبور مثيرا للإعجاب، إذ يستغرق فقط أربعة أيام فقط من البندقية إلى بنغازي. كما ستعمل الخدمة كل 15 – 18 يوما، وتقف كخط المواصلات المباشر الوحيد بين أوروبا وبنغازي، مما يعد بالنقل الفعال، وفي الوقت المناسب لمختلف الاحتياجات اللوجستية.

وفي سياق متصل، أكدت مصر أهمية التنسيق مع كل من دولتي تونس وليبيا، لإنشاء لجنة ثلاثية مشتركة بين وزارات النقل في الدول الثلاث، لدراسة سبل تنفيذ مشروعي الخط الملاحي وخط النقل البري. جاء التصريح خلال لقاء لرئيسة الوزراء التونسية " سارة الزعفراني " مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري " حسن الخطيب "، في إطار زيارته

الأخيرة لتونس، في 16 أبريل، وفق بيان صادر عن وزارة الاستثمار المصرية. وأوضحت الوزارة أن اللقاء تناول تفعيل مقترح إنشاء خط ملاحي منتظم بين البلدين، مضيفة أن الخط سيعزز التبادل التجاري بين البلدين مستقبلاً بجانب دراسة تفعيل خط نقل بري، مرورا بدولة ليبيا.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

إدانة 7 متهمين في إغلاق حقول النفط والدبيبة يأمر بمراجعة عقود النفط

أعلن مكتب النائب العام، أن محكمة جنايات طرابلس أصدرت حكما بإدانة 7 متهمين انخرطوا في تنظيم يمس سلامة الدولة والاقتصاد القومي. وبحسب مصادر الأحرار، قضت المحكمة بسجن (أسامة سعيد الجضران، ومرعي محمد اجبيل، وجمال عبد الحميد أبوحرق، وأيمن عبد الحميد أبو حرق، والساعدي عبد الله أبوخزيم، وأحمد سليمان القرقعي) 18 عاما، و (سالم موسى عبد الله) 15 عاما.

ووفق ما أعلنه المكتب رسميا، أن المتهمين أرغموا العاملين في الحقول النفطية على إقفال مواقع الإنتاج فترة زمنية، ترتب عليها خسارة أكثر من 52 مليار دولار، إلى جانب إدانتهم بقتل عاملين بمقار حكومية. فيما أوضحت المصادر للأحرار أن المدانين اتهموا بمبايعة تنظيم القاعدة، واعتنقوا فكره وقدموا المساعدة لعناصره الأجانب وروجوا لأفكار التنظيم في البلاد. كما أدينت المجموعة باستعمال القوة ضد الدولة والتخريب وحيازة الأسلحة بقصد الاتجار وبغير قصد الاتجار، ونقل السيارات المسلحة ونقل أجانب من جنسيات مختلفة بقصد تشغيلهم كمقاتلين.

وفي سياق آخر، شكل رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، لجنة مشتركة مع ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية، لمراجعة كافة عقود التطوير في قطاع النفط منذ عام 2021 إلى عام 2025، وإحالة أي مخالفة للنائب العام. إذ تتولى اللجنة، حسب القرار، كشف أي مخالفات أو شبهات أو تجاوزات بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للتراخيص الممنوحة. وتقوم اللجنة بمراجعة إجراءات طرح العطاءات والمناقصات المتعلقة بالعقود النفطية خلال الفترة المحددة ومدى توافقها مع التشريعات النافذة والمعايير الدولية للشفافية والنزاهة.

كما تراجع اللجنة السجل القانوني والملكية الفعلية (Beneficial Ownership) للشركات المتعاقد معها خلال الفترة المذكورة. وتتولى اللجنة التحقق من مدى التزام الشركات المتعاقدة بجميع الالتزامات التعاقدية والقانونية المنصوص عليها في العقود والاتفاقيات ذات الصلة. وحسب القرار، تعمل اللجنة على إيقاف أي مخالفات أو تجاوزات يتم رصدها، وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع استمرارها مع الإبلاغ الفوري عنها إلى النيابة العامة.

وفي سياق ثالث، صعّد مجلس النواب الليبي من جديد في مواجهة حكومة الوحدة الوطنية، بعدما اتهمها بتسييس ملف الطاقة، واستخدامه كورقة للمساومة من أجل البقاء كسلطة أمر واقع في طرابلس".

وليست هذه المرة الأولى التي يوجه فيها مجلس النواب، أو أحد لجانه، انتقادات لاذعة إلى حكومة الدبيبة، التي سبق أن سحب الثقة منها بعد 9 أشهر من توليها السلطة. ويأتي اتهام مجلس النواب على لسان لجنته للطاقة والمواد الطبيعية، إثر زيارة رسمية لوفد من حكومة الدبيبة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، قال إنه عقد خلالها اجتماعاً موسعاً مع عدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية. وأدانت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس النواب في وقت مبكر، في 25 أبريل 2025، ما وصفتها بـ " المحاولات العبثية "

لحكومة الوحدة بشأن ملف الطاقة، والتي رأت أنها " تمس باستقلالية المؤسسة الوطنية للنفط، صاحب الاختصاص الأصيل بهذا الشأن ".

بعد هيوستن ولندن.. جولة عطاءات في إسطنبول للتنقيب عن النفط في ليبيا

نظمت المؤسسة الوطنية للنفط جولة ترويجية جديدة في مدينة إسطنبول، في 16 أبريل 2025، لعرض 22 منطقة برية وبحرية أمام شركات الطاقة العالمية ضمن المرحلة الرابعة من جولة العطاء العام، بعد جولتين سابقتين في هيوستن الأمريكية ولندن البريطانية. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط قد أطلقت المرحلة الثالثة من الجولة في لندن مطلع شهر أبريل.

وتعد جولة العطاءات الأولى من نوعها منذ 17 عاما، وتستهدف استكشاف مناطق واعدة تضم 11 منطقة بحرية، وأخرى برية في جنوب ووسط ليبيا، ضمن خطة رفع الإنتاج النفطي. وتطرح لجنة العطاء بالمؤسسة عروضا فنية وقانون مع ممثلي الشركات حول آليات منح التراخيص والإطار التنظيمي للعقود الجديدة، وتتوقع أن تكون عملية توقيع العقود مع الشركات الفائزة بين 22 و30 نوفمبر المقبل.

ويحافظ إنتاج ليبيا النفطي في الوقت الحالي على معدله اليومي عند حدود 1.4 مليون برميل يوميا، وتقدم المؤسسة وعودا برفعه إلى مليوني برميل نهاية عام 2027 كموعد بديل عن عام 2025 الذي كانت المؤسسة قد أعلنته سابقا.

وفي سياق متصل، أعلن وزير الطاقة التركي " ألب أرسلان بايراكتار "، عزم بلاده تنفيذ مشاريع جديدة للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في ليبيا والعراق وبلغاريا، في إطار جهود أوسع لتقليل الاعتماد على واردات الطاقة. وقال، في 22 أبريل الماضي، إن شركة النفط التركية تبحث فرص الاستثمار في ليبيا والعراق والصومال وأذربيجان. وأشار بايراكتار

كذلك إلى عزم شركة النفط التركية إجراء مسوح زلزالية قبالة سواحل الصومال نهاية مايو المقبل، مع دراسة مشاريع جديدة في شمال العراق وجنوبه.

3. المصرف المركزي

المصرف المركزي يعلن ترحيب حماد والدبيبة باللقاء لمناقشة إصلاحات اقتصادية

أعلن مصرف ليبيا المركزي، عن ترحيب رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب " أسامة حماد " بعقد لقاء مشترك مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، لـ " تغليب مصلحة الوطن، ورفع المعاناة عن المواطن، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة ". جاء ذلك في بيان للمصرف، في 17 أبريل 2025، عقب اجتماع محافظ المصرف " ناجي عيسى " ونائبه " مرعي البرعصي " مع حماد في مدينة بنغازي، بمشاركة رئيس لجنة المالية في مجلس النواب " عمر تنتوش ". وأوضح البيان أن عيسى ناقش مع حماد جهود المصرف من أجل كبح تدهور قيمة الدينار الليبي، وتقوية الاقتصاد الوطني عبر سياسات موحدة وشاملة، بالتنسيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة.

ووفقاً لبيان المصرف، فإن لقاء عيسى بحماد تطرق إلى جملة من القضايا الاقتصادية، في مقدّمتها ملف الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المتعلقة بسعر الصرف، إلى جانب مناقشة الموارد المالية للدولة وآليات تعزيزها، فضلاً عن مستجدات إعداد الموازنة العامة الموحدة وتغطية بنودها بما يضمن كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستقرار المالي.

وفيما أشار بيان المصرف إلى ترحيب حماد بلقاء الدبيبة، أكد أيضاً ترحيب الطرفين بـ " التعاون المشترك لتنفيذ حزمة إصلاحات اقتصادية مقترحة، وبذل كل الجهود الرامية لتنفيذ خطة المصرف المركزي في مسيرة الإصلاح ". وفي 16 أبريل، عقد عيسى لقاء مع

الدبيبة طالبه خلاله بـ " الشروع في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية "، مشيراً الى تحسن الإيرادات النفطية خلال الأسبوع الجاري. ووفقاً لبيان للمصرف، فإن عيسى والدبيبة ناقشا أهمية " الشروع في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية لرفع وتحسين مستوى المعيشة وفق خطة عمل سريعة ".

ونقل بيان المصرف عن الدبيبة تأكيده ضرورة " الشفافية في هذا الملف لأنها تمثل خطوة مهمة نحو الإصلاح المالي "، وأن حكومته " بدأت فعليًا في تطبيق آلية جديدة لاستجلاب المحروقات بعيدًا عن نظام المبادلة السابق "، مرحباً بتعاونه مع جميع الجهات المعنية بالقيام بدورها لاستمرار توفر الوقود وتحقيق الاستقرار في هذا القطاع الحيوي.

وجاء اجتماع عيسى مع الدبيبة وحماد على خلفية " تداعيات الإنفاق العام على الوضع الاقتصادي والمالي، وآثاره على قوة الدينار الليبي "، بحسب بيان المصرف. وفي الفترة الأخيرة، تصاعد الجدل بحدة بعد إصدار المصرف المركزي قراراً بخفض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، بسبب الفجوة الكبيرة التي تسبب فيها الإنفاق الحكومي المزدوج الذي بلغ حد 224 مليار دينار ليبي، أنفقت منها الحكومة في طرابلس نحو 132 مليار دينار، والحكومة في بنغازي 59 مليار دينار. وأعقب بيان المصرف تبادل الحكومتين الاتهامات بشأن المسؤولية عن الهدر الكبير في الإنفاق.

وفي سياق متصل، اتفق مصرف ليبيا المركزي وهيئة الرقابة الإدارية على تشكيل فريق عمل مشترك، بهدف متابعة وتنفيذ التوصيات والمخرجات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية. جاء هذا الاتفاق كأبرز نتائج اللقاء الذي جمع ناجي عيسى برئيس هيئة الرقابة الإدارية "عبد الله قادربوه"، وبحضور عدد من مديري الإدارات والمكاتب المعنية من الجانبين. حيث ناقش الاجتماع الوضع الاقتصادي العام للدولة، واستعرض المصرف المركزي خلاله رؤيته ومؤشرات الاقتصاد الكلي، مقدما حزمة الإصلاحات المقترحة. كما تم خلال اللقاء

استعراض التقرير السنوي الـ 53 لهيئة الرقابة الإدارية للعام 2023، وما تضمنه من بيانات وملاحظات.

قدم توصياته..صندوق النقد يحدد أبرز العوائق أمام النمو في ليبيا

قال صندوق النقد الدولي، إن نقص فرص الحصول على التمويل والعملات الأجنبية وهيمنة الوظائف العامة وضعف الحوكمة، تعد أبرز العوائق أمام النمو في ليبيا، موصياً بضرورة معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص لتعزيز التنوع الاقتصادي.

جاء ذلك في بيان أصدره الصندوق، في 16 أبريل 2025، عقب اختتام مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا، التي جرت في تونس قبل يومين، بمشاركة بعثة الصندوق والمصرف المركزي والمؤسسات المالية والاقتصادية الرقابية الليبية.

وأوضح الصندوق أن مستوى القطاع غير الرسمي لا يزال مرتفعًا، نظرًا لاستمرار حالة عدم اليقين السياسي وضعف الإطار التنظيمي للشركات، لافتًا أيضاً إلى أن البنوك تفتقر إلى إطار عمل واضح المعالم لمنح الائتمان منذ صدور قانون حظر الفوائد. وأوصى الصندوق السلطات الليبية بإطلاق خطة إصلاح اقتصادي شاملة تُركز على تنمية القطاع الخاص، بدءًا من تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز فرص الحصول على التمويل وتحسين الوضع الأمني.

وقال إن إصلاحات الحوكمة ستكون أساسيةً لدعم النمو المستدام، مرحباً في هذا الإطار بالخطوات التي وصفها بـ " الإيجابية " التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي لتحسين أطر حوكمة المصارف. كما أشار إلى التدابير المتخذة لمواجهة الفساد، مثل نشر التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. ومع ذلك، لفت إلى وجود نقاط ضعف كبيرة في الحوكمة على مستوى الاقتصاد الكلي، مرتبطة بإدارة المؤسسات المملوكة للدولة والإنفاق العام وسيادة القانون وهشاشة البلاد بشكل عام،

معتبرا أنه معالجة هذه النقاط في الوقت المناسب من شأنه أن يدعم تهيئة بيئة أعمال أفضل وقطاع خاص أكثر نشاطًا.

ودعا الصندوق إلى ضرورة أن يظل السعي لوضع ميزانية موحدة هدفًا رئيسيًا، وهو ما يساعد على تحديد أولويات الإنفاق وتعزيز مصداقية المالية العامة. في غضون ذلك، أوصى صندوق النقد الدولي السلطات بمقاومة الضغوط لزيادة الإنفاق الجاري، لا سيما على الرواتب والدعم، مع بناء القدرات اللازمة لإدارة مالية عامة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز وحدة الاقتصاد الكلي في وزارة المالية. وعلى المدى المتوسط، أشار إلى الحاجة لجهود مالية " جبارة " للحفاظ على الاستدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، بما في ذلك من خلال إدخال إصلاحات دقيقة ومنتظمة على منظومة دعم الأجور والطاقة، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية.

وفي سياق متصل، على هامش حضوره للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، المنعقدة بالعاصمة الأمريكية واشنطن، استهل " ناجي عيسى " محافظ مصرف ليبيا المركزي والوفد المرافق له، أولى اجتماعاته مع " جهاد ازعور " مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي والفريق المرافق له. وتم خلال الاجتماع، الحديث عن آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا. كما قدم المحافظ رؤيته للمرحلة القادمة، وأهم الأولويات والمشاكل التي يسعى لحلحلتها على المديين القصير والبعيد. وعلى هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين،

وقعت حكومة الوحدة الوطنية مذكرة تفاهم مع البنك الدولي في واشنطن، وذلك بهدف تعزيز الدعم الفني والاستشاري وبناء القدرات المؤسسية في ليبيا. تأتي هذه المذكرة تتويجًا للاجتماع الذي جمع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" مع نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "عثمان ديون".

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025:

- افتتاح حفتر وحماد عدة مشاريع تنموية وخدمية في مدينة مرزق لتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستقرار في الجنوب الليبي، هي خطوة نوعية في ظل حالة التهميش وتدني مستوى الخدمات التي يعاني منها الجنوب، وهو ما يجعله محط أطماع القوى الدولية، التي تستغل ثغرة التهميش للنفاذ للمنطقة. لكن هذه الخطوة ليست كافية، فالأهم البناء عليها ضمن استراتجية شاملة لتحسين الخدمات في الجنوب وتمكين مواطنيه من المشاركة السياسية الفعالة.
- هناك توجه ليبي لتعزيز حجم التبادلات التجارية مع جوارها الإقليمي، ومن أهم ركائز هذا التوجه بناء خطوط لوجستية إقليمية، ومن أهم هذه الخطوط، خط بحري يربط ميناء الإسكندرية المصري بموانئ تركيا وإيطاليا، وذلك مرورا بالموانئ الليبية. الثاني خط بري يربط بين مصر وتونس وليبيا.
- شهد قطاع النفط الليبي عدة تطورات سلبية هذه الفترة، أهمها:

1. إصدار حكم بإدانة 7 متهمين أرغموا العاملين في الحقول النفطية على إقفال مواقع الإنتاج فترة زمنية، ترتب عليها خسارة أكثر من 52 مليار دولار.
2. تصعيد مجلس النواب من جديد في مواجهة حكومة الوحدة الوطنية، بعدما اتهمها بتسييس ملف الطاقة، واستخدامه كورقة للمساومة من أجل البقاء في السلطة.
3. تشكيل الدبيبة لجنة مشتركة مع ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية، لمراجعة كافة عقود التطوير في قطاع النفط منذ عام 2021 إلى عام 2025،

وإحالة أي مخالفة للنائب العام. وهو وإن كان تطور إيجابي، إلا أنه مؤشر سلبي على مدى تعمق الفساد في هذا القطاع.

4. نظمت المؤسسة الوطنية للنفط جولة ترويجية جديدة في إسطنبول، لعرض 22 منطقة برية وبحرية أمام شركات الطاقة العالمية ضمن المرحلة الرابعة من جولة العطاء العام، بعد جولتين سابقتين في هيوستن الأمريكية ولندن البريطانية. وهذا أيضا تطور إيجابي، لكنه يحفز حالة الانقسام السياسي في البلاد، إذ أن هذه العطاءات تواجه بانتقاد حاد من السلطات في شرق البلاد، والتي ترى ضرورة وجود حكومة جديدة ومنتخبة تكون مخولة باتخاذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية في هذا القطاع الحساس.

- شهد الملف الاقتصادي تطور إيجابي، لكن يحتاج للبناء عليه، وهو إعلان المصرف المركزي ترحيب حماد بلقاء الدبيبة، وكذلك ترحيب الطرفين بالتعاون المشترك لتنفيذ حزمة إصلاحات اقتصادية مقترحة، وبذل كل الجهود الرامية لتنفيذ خطة المصرف المركزي في مسيرة الإصلاح. هذه التطورات تأتي على خلفية تداعيات الإنفاق العام على الوضع الاقتصادي والمالي، وآثاره على قوة الدينار الليبي، وتصاعد الجدل بعد تخفيض المركزي قيمة الدينار، بسبب الفجوة الكبيرة التي تسبب فيها الإنفاق الحكومي المزدوج بين حكومتي حماد والدبيبة.
- أوصى صندوق النقد الدولي السلطات الليبية بالتالي:

1. إطلاق خطة إصلاح اقتصادي شاملة، تُركز على تنمية القطاع الخاص، بدءًا من تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز فرص الحصول على التمويل وتحسين الوضع الأمني.

2. ضرورة وضع ميزانية موحدة، وهو ما يساعد على تحديد أولويات الإنفاق وتعزيز مصداقية المالية العامة.
3. مقاومة الضغوط لزيادة الإنفاق الجاري، لا سيما على الرواتب والدعم، مع بناء القدرات اللازمة لإدارة مالية عامة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز وحدة الاقتصاد الكلي في وزارة المالية.
4. الحاجة لجهود مالية جبارة للحفاظ على الاستدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، بما في ذلك من خلال إدخال إصلاحات دقيقة ومنتظمة على منظومة دعم الأجور والطاقة، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية.
5. ضرورة تنفيذ إصلاحات الحوكمة لدعم النمو المستدام.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

انقسام حول مبادرة النواب لإعادة النازحين إلى ديارهم بشرق ليبيا

تباينت آراء ليبيين نازحين من شرق البلاد عام 2014 بين مؤيد ومعارض لمبادرة برلمانية، تروم إعادتهم إلى ديارهم؛ حيث عدَّها البعض بادرة "حسن نية" تفتح باب الأمل لعائلات تغربت عن ديارها، في حين عدّها معارضون "صفقة سياسية دعائية غير

مأمونة العواقب". وتواصلت لجنة المصالحة في مجلس النواب، في وقت سابق من شهر أبريل ، مع نازحين من مدن بنغازي وأجدابيا ودرنة، وطلبت منهم تقديم طلبات لتسوية أوضاعهم، بما يشمل إمكانية عودتهم إلى منازلهم بعد أكثر من عقد على نزوحهم. وبدأ الجدل حول المبادرة المقترحة، عقب لقاء بين عدد من المتضررين ورئيس لجنة العدل والمصالحة بالبرلمان "ميلود الأسود"، للاتفاق على مبادرة يقودها رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح".

ويقول عادل الزوي، وهو أحد النازحين الذين شاركوا في الاجتماع لـ"الشرق الأوسط"، إنه قدَّم للأسود 7 مطالب، من بينها "إصدار تشريعات تضمن سلامة النازحين بعد عودتهم، وحقهم في جبر الضرر والتعويضات، تمهيداً لاجتماع آخر بين رئيس مجلس النواب وفريق من النازحين يعقد خارج ليبيا". لكن برز على مدى أيام تيار رافض لهذه المبادرة، قام مؤخراً بوقفة احتجاجية في طرابلس، وصف منظموها مبادرة البرلمان بـ"صفقة لإزهاق أرواح جديدة"، حسب تعبيرهم، وطالبوا ببادرة حسن نية، تتمثل في الإفراج عن كل الذين اعتقلوا إثر انطلاق "عملية الكرامة" عام 2014، بالإضافة إلى "وقف الخطاب التحريضي؛ وأن تكون العودة بضمانة دولية من قبل البعثة الأممية".

من جانبه، عبَّر مجلس حكماء بنغازي في المنطقة الغربية، في بيان له، عن الاستغراب من طرح مجلس النواب للمصالحة، في ظل الانقسام السياسي والاجتماعي ووجود حكومتين، داعياً البرلمان إلى تحمل المسؤولية القانونية في حال عودة النازحين دون ضمانات قانونية واجتماعية، تحفظ لهم سلامتهم وحقوقهم. وذهب البعض إلى المطالبة بمحاكمات تطول منتهكي حقوق النازحين. من جهته، شكك نائب رئيس منظمة مهجّري بنغازي "عمر المغربي"، في نجاح هذه المبادرة، بحجة أنها تهدف إلى التفريق والاستعراض الإعلامي. وأوضح المغربي أن المبادرة يجب الإعلان عنها من طرف المشير خليفة حفتر، أو عقيلة صالح من دون وسطاء، وتقديم بادرة حسن نية ملموسة، مثل الإفراج عن المعتقلين.

في مقابل هذا التيار الرافض، قال رئيس لجنة العدل والمصالحة، إن المبادرة "لا تزال قائمة، ونحن نتفهم كل المطالب ووجهات النظر حول مسار المصالحة"، مبرزاً أن "الباب ليس مغلقاً أمام أحد، ومجلس النواب مؤسسة تُمثل كل الليبيين، ومبادرته التي يقودها رئيسه شخصياً تأتي في إطار دوره ومسؤولياته". وفي معسكر المؤيدين أيضاً كان حراك شباب بنغازي المهجّرين، الذي قال: "تعبنا من الغربة ومن ضنك العيش، ومن أراد البقاء في المهجر فله مطلق الحرية". ولا تتوفر أرقام رسمية موثقة لأعداد الأسر النازحة، في حين تذهب تقديرات منظمات حقوقية، ومطلعين على القضية، إلى تقديرها بين 4 آلاف و6 آلاف نازح من مدن بنغازي وأجدابيا والمرج والبيضاء ودرنة. وسبق أن أشار تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في عام 2023، إلى تمكن بعض النازحين (أكثرهم من بنغازي) من العودة إلى مدنهم، في حين لا يزال البعض الآخر يواجه تحديات في العودة بسبب خطر الاضطهاد أو الانتقام.

حماد يقرر نقل المقر الرئيسي لـ"أمن المرافق والمنشآت" من طرابلس إلى بنغازي

أصدر رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، في 22 أبريل 2025، قرارًا بنقل المقر الرئيسي لهيئة أمن المرافق والمنشآت من مدينة طرابلس إلى مدينة بنغازي، بموجب القرار رقم (75) لسنة 2025. وهيئة أمن المرافق والمنشآت هي إحدى المكونات السابقة لوزارة الداخلية بعد أن أصبحت تبعيتها لمجلس الوزراء، بموجب القرار 2022/448 الصادر عن مجلس الوزراء. وتضم الهيئة 10 فروع، تتبعها مكاتب تختص بالإشراف المباشر على الأعضاء المكلفين بواجب الحراسة والحماية للمنشآت العامة، وتقوم الهيئة بحراسة حوالي 520 موقعًا على كامل التراب الليبي.

وتعد هيئة أمن المرافق والمنشآت الجهة الحكومية الثانية التي يصدر قرار بنقل مقرها الرئيسي من طرابلس إلى بنغازي من قبل رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، بعد الشركة العامة للكهرباء التي صدر قرار نقل مقرها الرئيسي إلى بنغازي في 20 فبراير الماضي ونشرته الحكومة في 19 مارس.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

البعثة الأممية تعلن اتفاق خالد شكشك وعبد ربه على توحيد ديوان المحاسبة

أعلنت البعثة الأممية، توصل قيادتي ديوان المحاسبة في طرابلس "خالد شكشك" والبيضاء "عمر عبد ربه"، إلى اتفاق خلال اجتماع عُقد في العاصمة التونسية، في 24 أبريل 2025، يضع خارطة طريق لإنهاء انقسام المؤسسة الرقابية المستمر منذ عام 2014. ووفقا لبيان صادر عن بعثة الأمم المتحدة، فقد أسفر الاجتماع، الذي شاركت فيه "ستيفاني خوري" نيابةً عن المبعوثة "هانا تيتيه"، عن اتفاق الأطراف على خطوات ملموسة نحو توحيد خطة عمل ديوان المحاسبة وتقريره السنوي. كما تضمن الاتفاق الذي حضره ممثلين عن البنك الدولي، التزاما بتوحيد الهياكل التنظيمية لفرعي الديوان، وتشكيل لجنة فنية مشتركة تعمل على وضع خطة تنفيذية مفصلة.

من جانبها أكدت خوري أن توحيد ديوان المحاسبة ليس مجرد إجراء فني، بل هو ضرورة إستراتيجية لتعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية في ليبيا، لا سيما في ظل التحديات المالية ومساعي مكافحة الفساد. وشددت نائبة المبعوثة الأممية على أهمية استقلالية مؤسسات الرقابة وحمايتها من التدخلات السياسية ونفوذ الجماعات المسلحة، لافتة إلى

ضرورة التزام الديوان الموحد بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة لضمان حماية الموارد الليبية وتوجيهها لخدمة كافة المواطنين.

دعوات لإجراء انتخابات مبكرة لمجلس النواب ولرئاسة مجلس الدولة

تجدد الجدل في ليبيا مرة ثانية، بعد تبني عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية والنشطاء وضع خريطة مستقبلية، تتضمن الاكتفاء بإجراء انتخابات برلمانية فقط، بهدف إنهاء حالة الانقسام السياسي والحكومي الراهن. وأصدرت شخصيات سياسية وازنة بياناً، في 22 أبريل 2025، قالت فيه إنه في حال انتخاب برلمان جديد فإن ولايته لن تتجاوز عامين، وفي هذه المدة يمكن استكمال المسار الدستوري، عبر إجراء استفتاء شعبي على مشروع الدستور المنجز عام 2017، ثم يعقب ذلك تنظيم انتخابات عامة. ووقع على البيان قرابة 300 شخصية حتى الآن، من بينهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، إلى جانب عدد محدود من أعضاء مجلسي النواب والدولة، بالإضافة إلى وزراء سابقين. ودعا الموقعون على البيان إلى تشكيل حكومة وطنية، تعمل على توحيد البلاد وتحسين الأوضاع المعيشية، وتهيئة المناخ للاستحقاقات المقبلة بعيداً عن المحاصصة وسطوة السلاح والمال الفاسد. وتنص القوانين، التي أقرّها البرلمان الليبي في أكتوبر 2023، على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متزامن، وهو ما اعترض عليه بعض السياسيين حينذاك، إلى جانب اعتراض آخر على ترشح العسكريين، الذين يحملون جنسيات أجنبية، للانتخابات الرئاسية.

وفي سياق آخر، دعا محمد تكالة المتنازع على رئاسة المجلس الأعلى للدولة مع خالد المشري، أعضاء المجلس إلى تشكيل لجنة مشتركة من الأطراف السياسية كافة بالمجلس، للتشاور والتوافق على آلية وكيفية إجراء انتخابات مبكرة لمكتب رئاسة المجلس، خلال

جلسة عامة بحضور جميع أعضاء المجلس. وقال تكالة في كلمة مقتضبة، في 28 أبريل 2025، إن هذه الانتخابات من شأنها أن تُفرز مكتب رئاسة متوافق عليه من جميع أعضاء المجلس لكي يقوم المجلس بعمله الذي أناطه به الاتفاق السياسي. ويعاني المجلس الأعلى للدولة من انقسام بين أعضائه منذ الانتخابات الأخيرة لمكتب رئاسة المجلس التي أجريت في السادس من أغسطس 2024، التي اختلف كل من تكالة والمشري حول نتائجها رغم لجوء الطرفين إلى القضاء.

3 مراسيم للرئاسي: عقيلة يعترض والبعثة الأممية تحذر من الإجراءات الأحادية

أصدر المجلس الرئاسي مرسوما بإلغاء قانون مجلس النواب بإنشاء محكمة دستورية عليا في بنغازي. وأوضح الرئاسي أن إيقاف القانون جاء لعدم دستوريته بموجب حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا. وحسب المرسوم، يتولى المجلس الرئاسي صلاحياته في إصدار القرارات اللازمة لحماية المسار السياسي، وضمان الالتزام بالأحكام القضائية النهائية الصادرة عن المحكمة العليا. ووفق المرسوم، يعتبر أي إجراء أو قرار صادر استنادا إلى قانون مجلس النواب رقم 5 لعام 2023 لاغيا وغير منتج لأي أثر قانوني. كما أصدر الرئاسي مرسومين آخرين بشأن انتخاب المؤتمر العام للمصالحة الوطنية، على أن يكون مقرها في سرت ويُنتخب أعضاؤها من كل بلدية. وأعلن الرئاسي إنشاء المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني، برئاسة "عثمان القاجيجي" وعضوية 11 آخرين، تتولى مهام الاستفتاء الوطني وإصدار نتائجه.

من جهته نفى النائب بالمجلس الرئاسي "عبدالله اللافي"، وجود إجماع على إصدار الرئاسي المراسيم الرئاسية؛ قائلاً: "نحن جزء من هيئة رئاسة المجلس الرئاسي، وإصدار

المراسيم يتطلب قراراً جماعيًا، ولا يمكن الانفراد به". وأضاف اللافي "أي إعلان منفرد لا يُمثّل المجلس الرئاسي مجتمعًا، ولا يُرتب أثرًا دستوريًا أو قانونيًا، وهو والعدم سواء"، وفق تعبيره. في المقابل، رد رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بأن تنظيم القضاء وإنشاء المحاكم اختصاص أصيل للمشرّع دون سواه. وأضاف أن السلطة التشريعية هي الوحيدة المعنيّة بإصدار القوانين، ولا يمكن لأي جهة أخرى إصدارها إلا إذا نص الدستور على ذلك. وقال إن الاتفاق السياسي لم يمنح أحداً صلاحية إصدار القوانين غير السلطة التشريعية. وأضاف أنه لا توجد ضرورة لإصدار مثل هذه المراسيم التي أعلنها الرئاسي.

وقد أعربت البعثة الأممية عن قلقها إزاء التطورات السياسية والأمنية، محذرةً من خطر تصعيد الأعمال أحادية الجانب من قبل الجهات السياسية والأمنية. ودعت البعثة في بيان لها، جميع الأطراف السياسية والأمنية إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها تعريض عملية التشاور للخطر وتقويض السلام والاستقرار الهشين في البلاد. وجددت البعثة دعوتها للأطراف السياسية والأمنية إلى الالتزام بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء مشاورات بناءة، بهدف إرساء إطار سياسي توافقي يقود البلاد إلى انتخابات شاملة وذات مصداقية، معتبرةً أن هذا الأمر أساسي لتحقيق تطلعات الشعب الليبي في حكومة تمثيلية وبلد موحد ومستقر ومزدهر.

الميزانية والتنافس على الموارد..تتصدر أول إحاطة لتيتيه أمام مجلس الأمن

أكدت المبعوثة الأممية لدى ليبيا "هانا تيتيه"، في أول إحاطة لها أمام مجلس الأمن، في 17 أبريل 2025، أن غياب الإرادة السياسية يعمق الأزمة الليبية ويعطل الوصول إلى حل دائم. ودعت تيتيه إلى ضرورة استكمال المرحلة الانتقالية ضمن إطار

سياسي شامل، تكون فيه الانتخابات جزءًا أساسيًّا من عملية بناء الدولة، مشيرة إلى أن البعثة الأممية تدعم عمل اللجنة الاستشارية المعنية بمعالجة المسائل الانتخابية الخلافية. وأضافت تيتيه أن تقريرًا سيتضمن الخيارات المطروحة سيقدم بنهاية أبريل، وأن البعثة ستقيم تلك الخيارات بوصفها أساسًا للتوصل إلى توافق وطني حول مسار العملية السياسية. وأكدت تيتيه أنها ستعتمد مقاربة جامعة تشرك فيها جميع أصحاب الشأن، وتحظى بدعم واسع من مختلف مكونات المجتمع الليبي، مشيرة إلى إجرائها مشاورات مع القيادات والأحزاب السياسية بشأن المراحل القادمة.

ورأت تيتيه أن استمرار الأزمة السياسية في ليبيا سببه التنافس على الموارد الاقتصادية، وأن تفاقم الوضع هو نتيجة لتفكك المؤسسات والإجراءات أحادية الجانب التي تُعمّق الانقسامات. كما اعتبرت تيتيه أن عدم وجود ميزانية موحدة، يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، ويسبب عجزًا في النقد الأجنبي والتضخم وانخفاض قيمة العملة. وأشارت تيتيه إلى أن البعثة دأبت على العمل مع خبراء اقتصاديين لتحديد الإصلاحات اللازمة للإدارة والاستدامة الماليتين. وأكدت تيتيه مواصلتها المشاورات لتعزيز التقدم في هذا الصدد، مبديةً استعدادها لدعم الأطراف السياسية الرئيسية للاتفاق على ميزانية موحدة لمنع وقوع أزمة باتت تلوح في الأفق.

وذكرت تيتيه أن الحفاظ على استقلالية المؤسسات الرقابية الرئيسية أمر بالغ الأهمية، ويجب أن تحميها الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك ديوان المحاسب الليبي. وعدت تيتيه وقف معاملات المؤسسة الوطنية للنفط المتعلقة بالنفط الخام مقابل الوقود تطوراً إيجابياً يعزز الشفافية في مبيعات النفط. وحثت تيتيه الحكومة على ضمان تمويل واردات الوقود في الوقت المناسب بناءً على الطلب المحلي. وأشارت تيتيه إلى تبادل بعض الأطراف الاتهامات إثر خفض قيمة الدينار من جانب المصرف المركزي، إذ اقترح

عدد من الأطراف الليبية أن تجري واحدة من الشركات الدولية الخمسة مراجعة مالية لمؤسسات الدولة الليبية الرئيسية.

وقالت تيتيه إن الوضع الأمني ما يزال متقلبًا رغم صمود وقف إطلاق النار للعام 2020 إلى حد كبير، واستمرار الحشد العسكري والتنافس العدائي على السيطرة الإقليمية خاصة بين المجموعات المسلحة في المنطقة الغربية. كما لفتت تيتيه إلى أن إعادة هيكلة "قوات حفتر" وترسيخ سيطرتها يستمران في تأجيج التوترات مع الأطراف المحلية، وقد أسفر عنها قتال عنيف وخسائر في الأرواح في المنطقة الجنوبية. ورأت تيتيه أن الوضع سيظل هشًّا إلى أن تتوفر إرادة سياسية لتوحيد القوات الأمنية والعسكرية في إطار رؤية مشتركة.

وأوضحت تيتيه أن من بين العواقب المأساوية لانقسام المؤسسات الليبية هو الفراغ الذي يسمح للأطراف المسلحة بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب. وعبرت تيتيه عن قلقها إزاء التصاعد الأخير لخطاب الكراهية العنصري وكراهية الأجانب، إذ يُحرض على العنف ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والمنظمات الإنسانية التي تُقدم الدعم المُنقذ للحياة. كما أضافت المندوبة أن تعليق أنشطة بعض المنظمات الإنسانية المسجلة رسميًّا في ليبيا واستجواب موظفيها، أعاق تقديم الدعم المُنقذ للحياة. وحثث تيتيه على ضرورة وقف استهداف المنظمات الإنسانية والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، كما دعت الأطراف السياسية كافة إلى تبني نهج أكثر شموليةً لمعالجة الاتجار بالمهاجرين.

كما قالت تيتيه إن الاحتجاز التعسفي ما يزال متفشياً في ليبيا، داعية السلطات إلى ضمان أن تكون الاعتقالات وفقاً للقانون، وأن يُمنح المحرومون من حريتهم حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. وطالبت تيتيه مجلس النواب إلى إقرار مشروع قانونٍ بشأن حماية المرأة من العنف، الذي يُعالج ثغرات الحماية ويتماشى مع المعايير الدولية، والذي أقرته اللجنة التشريعية مطلع العام الجاري. وأكدت المبعوثة

التزامها بالتعاون مع جميع الأطراف الليبية المعنية والاتحاد الإفريقي لدعم عملية مصالحة شاملة قائمة على الحقوق وتركز على الضحايا.

واعتبرت تيتيه أن الانتخابات البلدية في ليبيا بالغة الأهمية في إرساء حوكمة ديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية. واستندت تيتيه إلى عدم احترام نتائج التصويت في بعض البلديات واستبدال المرشحين الفائزين بسلطات على غياب حكومة موحدة. وناشدت تيتيه بضرورة حل النزاعات المتعلقة بنتائج الانتخابات من خلال الأطر القانونية القائمة على احترام إرادة الناخبين، قُبيل الجولة القادمة من التصويت. كما ناشدت أعضاء المجلس الأعلى للدولة بضرورة إيجاد حل توافقي للخلاف حول رئاسة المجلس والذي أضعف دوره. ورأت تيتيه أن الانقسامات المؤسسية والسياسية التي طال أمدها، إلى جانب الإجراءات الأحادية الضارة وصراع القلة من ذوي الحظوة على السيطرة على الموارد، تُقيد تطلعات الشعب الليبي واحتياجاته.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، رحب ممثل ليبيا "طاهر السني"، بجهود اللجنة الاستشارية وسعيها لتقديم مقترحات لدعم المسار السياسي والخروج من الأزمة الراهنة. وأكد السني أن المقترحات والمبادرات الوطنية يجب أن تكون شاملة يشارك فيها كافة الاطراف السياسية في نقاشها وبلورتها وتضمن مشاركة الجميع. وطالب السني من المبعوثة الأممية بالعمل وبسرعة لدعم المسار السياسي، وتوضيح خارطة الطريق والجدول الزمني الخاص بها، وتقديم مقترحات قابلة للتحقيق بعيداً عن الحلول المؤقتة.

وفي سياق متصل، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، تقريرا إلى مجلس الأمن، يشمل الفترة بين ديسمبر 2024 وحتى أبريل الجاري حول الأوضاع في ليبيا. وفي تقريره، قال الأمين العام إن أعمال اللجنة الاستشارية بتيسير البعثة الأممية تشكل خطوة حاسمة لإحياء عملية سياسية شاملة. وأضاف أن الاتفاق على ميزانية متوازنة وموحدة مع

آليات رقابة قوية أمر بالغ الأهمية.وشدد على ضرورة احترام استقلالية ونزاهة المؤسسات الرقابية وتنفيذ إصلاحات حيوية لتحسين الحوكمة الاقتصادية. ودعا أعضاء المجلس الأعلى للدولة إلى الاجتماع وإعادة توحيد المجلس. وقال إن اتساع نطاق انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الأمنية في جميع أنحاء البلاد مثير للقلق. وناشد السلطات تعزيز جهود حماية وحقوق المهاجرين واللاجئين وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

وخلال إحاطتها، عبرت الولايات المتحدة، عبر ممثلها، عن قلقها إزاء الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة والصادرات غير القانونية التي تغذي انعدام الاستقرار. ودعت أمريكا إلى محاسبة منتهكي حظر الأسلحة. وبشأن الهجرة، دعت الدولة الأمريكية ليبيا إلى تحمل مسؤولياتها في ضبط الحدود والسيطرة على الهجرة غير القانونية بشكل مسؤول. من جهتها، طالبت روسيا عبر مندوبها، بضرورة إعادة إحياء عملية برلين حول ليبيا بتشكيلتها الأساسية، والتي جرت بتوافق قادة القوى الدولية والإقليمية عام 2020. وأشار المندوب الروسي إلى أن الوضع الراهن في ليبيا لن يتغير إلا بتعاون كل الأطراف الليبية مع بعضها. وأكدت فرنسا دعمها لجهود البعثة الأممية لاستئناف العملية السياسية، كما رحبت باجتماعات اللجنة الاستشارية برعاية أممية. وطالبت دولة فرنسا الأطراف الليبية بالاتفاق العاجل للحفاظ على قيمة الدينار، وتشكيل حكومة موحدة قادرة على إجراء انتخابات رئاسية. ورأت الصين أن ليبيا ما تزال تعاني من جمود سياسي وضغوط سياسية واقتصادية كبيرة، مطالبة بمساعدتها للخروج من الأزمة. وطالبت الدولة الصينية بضرورة المحافظة على وقف إطلاق النار باعتبار أن الوضع الأمني هش، وفق تعبيرها، داعية للعمل على سحب كافة القوات الأجنبية من البلاد.

وعلى هامش اجتماع مجلس الأمن بواشنطن، دعت هانا تيتيه، الشركاء الدوليين إلى دعم العملية السياسية في البلاد وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وشددت،

خلال اجتماعها بممثلين عن ليبيا، ومصر والجزائر وقطر والإمارات، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا والصين وروسيا وبريطانيا، على أهمية استعادة الشرعية المؤسسية، وإجراء الانتخابات البلدية والوطنية، والعمل على التوصل إلى تسويات بين الأطراف الليبية. كما تناولت النقاشات إدارة المالية العامة وجهود مكافحة الفساد، حيث دعت تيتيه إلى الحفاظ على استقلالية مؤسسات الرقابة، وإنشاء ميزانية وطنية موحدة، وفق ما ورد عن البعثة الأممية.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025:

- شهدت هذه الفترة تطوران إيجابيان على المستوى السياسي الداخلي:

1. إعلان البعثة الأممية توصل قيادتي ديوان المحاسبة في طرابلس والبيضاء لاتفاق ينهي انقسام المؤسسة الرقابية المستمر منذ عام 2014.
2. مبادرة برلمانية تستهدف إعادة نازحين من شرق البلاد عام 2014 لمدنهم، ولكن اختلفت الآراء تجاه هذه المبادرة بين مؤيد ومعارض، حيث حيث عدَّها البعض بادرة حسن نية تفتح باب الأمل لعائلات تغربت عن ديارها، في حين عدّها معارضون صفقة سياسية دعائية غير مأمونة العواقب في ظل الهيمنة الأمنية والسلطوية لأسرة حفتر على المنطقة الشرقية. ولا يبدو أن لمثل هذه المبادرات إمكانية النجاح بشكل كامل بدون إنهاء حالة الانقسام السياسي بين الشرق والغرب.

- وفي مقابل التطورات الإيجابية السابق، كانت هناك العديد من التطورات السلبية التي يمكن أن تساهم في تعميق حالة الانقسام السياسي وتعقيد مسار الأزمة الليبية:

1. إصدار حماد قرارًا بنقل المقر الرئيسي لهيئة أمن المرافق والمنشآت من مدينة طرابلس إلى مدينة بنغازي. وتعد هذه الجهة الحكومية الثانية التي

يصدر قرار بنقل مقرها الرئيسي من طرابلس إلى بنغازي، بعد الشركة العامة للكهرباء.

2. دعوة عدد من الفرقاء لإجراء انتخابات برلمانية فقط دون الانتخابات الرئاسية، بهدف إنهاء حالة الانقسام السياسي والحكومي الراهن. في حين تنص القوانين، التي أقرّها البرلمان، على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متزامن.
3. دعوة تكالة أعضاء المجلس الأعلى للدولة لتشكيل لجنة مشتركة من الأطراف السياسية كافة بالمجلس، للتشاور والتوافق على آلية إجراء انتخابات مبكرة لمكتب رئاسة المجلس. وهي خطوة من المتوقع ألا تحل الأزمة، بالعكس على الأرجح لن يقبل بها خالد المشري.
4. إصدار المجلس الرئاسي بدون إجماع، مرسوما بإلغاء قانون مجلس النواب بإنشاء محكمة دستورية عليا في بنغازي. بالإضافة لمرسومين آخرين بشأن انتخاب المؤتمر العام للمصالحة الوطنية، وإنشاء المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني, في المقابل نفى النائب بالمجلس الرئاسي اللافي وجود إجماع على إصدار الرئاسي هذه المراسيم والتي تتطلب قراراً جماعيًا. ورد عقيلة صالح بأن تنظيم القضاء وإنشاء المحاكم اختصاص أصيل للمشرع. وأن السلطة التشريعية هي الوحيدة المعنية بإصدار القوانين.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

الباعور يستقبل وفدا مصريا وآخر أوروبيا ويلتقي بسفير فلسطين في طرابلس

استقبل وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، في 29 أبريل 2025، بمقر ديوان الوزارة في طرابلس، وفدًا من وزارة الخارجية المصرية. وقالت وزارة الخارجية إن اللقاء جرى خلاله بحث مستجدات العلاقات الثنائية بين ليبيا ومصر، وسبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات. وأضافت الوزارة أن اللقاء جرى خلاله أيضًا مناقشة الشؤون القنصلية، وأوضاع الجاليتين الليبية والمصرية المقيمتين في البلدين، وآليات تيسير وتطوير العمل القنصلي، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وفي 30 أبريل، عُقد في مقر ديوان وزارة الخارجية، اجتماع جمع الباعور مع سفراء عدد من دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى ليبيا، وهم سفراء فرنسا وإيطاليا واليونان إضافة إلى سفير الاتحاد الأوروبي. وتناول الاجتماع عدداً من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، من بينها منطقة البحر الأبيض المتوسط والتحديات المرتبطة بها، إضافة إلى سُبل تعزيز التعاون والتنسيق بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي، بما يخدم المصالح الوطنية ويُسهم في دعم الأمن والتنمية المستدامة.

هذا وتربط ليبيا والاتحاد الأوروبي علاقات شراكة تتركّز على دعم الاستقرار السياسي، وتعزيز المؤسسات، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر المتوسط، ويُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز الداعمين الدوليين للمسار السياسي في ليبيا، ويساهم في برامج تنموية وأمنية، رغم التحديات المرتبطة بالوضع الأمني والانقسام السياسي في البلاد.

كما التقى الباعور بسفير دولة فلسطين لدى ليبيا " محمد رحّال ". وجرى خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين ليبيا وفلسطين، إضافة إلى مناقشة آخر المستجدات في قطاع غزة، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، كما تم التطرق إلى أوضاع الفلسطينيين المقيمين في ليبيا، وسبل تسهيل إجراءاتهم ومعاملاتهم، تنفيذًا لتوجيهات وقرارات رئيس حكومة الوحدة الوطنية. وأكد الطاهر الباعور، خلال اللقاء، موقف ليبيا الثابت والداعم للقضية الفلسطينية. ويُقيم في ليبيا عدد كبير من الفلسطينيين، ممن يعملون في مجالات التعليم والطب والاقتصاد، وتحرص الدولة الليبية على تسهيل إجراءات إقامتهم ودعمهم.

الدبيبة يتسلم رسالة شفوية من القيادة الروسية

أفاد بيان لحكومة الوحدة الوطنية، بأن رئيسها "عبدالحميد الدبيبة" تسلم رسالة شفوية من القيادة الروسية، نقلها وفد من وزارة الخارجية، وصل طرابلس، في 28 أبريل 2025. ترأس الوفد مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الروسية "ألكسندر كينشاك". وأضاف البيان أن الرسالة أكدت أهمية العلاقات الثنائية بين ليبيا وروسيا، وتعزيز التعاون المشترك، مع التأكيد على ضرورة تفعيل اللجنة الليبية الروسية العليا المشتركة. وأضاف البيان أن الدبيبة ثمَّن الرسالة، مؤكدًا أهمية بناء علاقات تعاون متوازنة مع روسيا، تقوم على احترام سيادة ليبيا ودعم استقرارها، بما يعزز المصالح المشتركة بين البلدين.

2. السياسات والقرارات

الدبيبة: إغلاق عدد من السفارات الليبية وتقليص الدبلوماسيين بالخارج 20%

أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، إغلاق عدد من السفارات الليبية في الخارج وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين بالخارج بنسبة20.%. وأضاف الدبيبة خلال اجتماع بمقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، في 29 أبريل 2025 "، بعد يومين، سنقرر غلق عدد كبير من السفارات، وهو قرار مهم للمواطنين، وهو ما يساعد في خلق فائض من استهلاك العملة الصعبة، خاصة أن تلك السفارات تستهلك مبالغ". وأضاف الدبيبة أن بعض السفارات لا يوجد فيها مكتب ليجلس فيها موظف واحد، لكنها تستهلك أموالا بالدولار، و"بعضهم يقول إنه يقدم خدمات استشارية وتضم موظفين محسوبين على السلك الدبلوماسي، لكنهم يعملون في الوقت ذاته بالدولة التي يوجدون فيها"، مشددا على ضرورة إنهاء هذا الوضع.

وأكد الدبيبة أن خفض عدد الموظفين في السفارات بالخارج بنسبة 20% يشمل أيضا السفارات المستمرة في عملها؛ وذلك في وقت تعالت فيه الأصوات المنادية بتخفيض الإنفاق الحكومي، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر أبريل 2025:

- استمرار تراجع الزخم على مستوى السياسة الخارجية، فلم تشهد هذه الفترة أي زيارات خارجية لمسؤولين ليبيين رفيعي المستوى، باستثناء زيارة صدام حفتر للولايات المتحدة، وهي زيارة ذات طبيعة أمنية. أما اللقاءات الليبية مع المسؤولين الأجانب داخل ليبيا، فبجانب اللقاءات التي تتعلق بمناقشة الأزمة السياسية الليبية، بالأخص مع السفراء الأجانب والمبعوثة الأممية،

وكذلك لقاء الوفد الأمريكي مع ممثلين عن شرق وغرب البلاد على متن سفينة الأسطول السادس، بهدف هندسة الوضع الداخلي الليبي بما يتماشى مع المصالح الأمريكية، كانت هناك لقاءات تناولت تعزيز العلاقات الثنائية، وهي لقاءات الطاهر الباعور مع وفد من وزارة الخارجية المصرية، ومع سفراء عدد من دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى ليبيا، بالإضافة للسفير الفلسطيني.

- وبجانب لقاءات الباعور، كان هناك لقاء جمع الدبيبة مع وفد روسي مبعوث من بوتين. وتكمن أهمية الزيارة في أنها تأتي بعد أن زارت السفينة الحربية " يو إس إس ماونت ويتني" التابعة للأسطول السادس الأميركي طرابلس وبنغازي، على متنها وفد أمريكي التقى مسؤولين سياسيين وعسكريين في ليبيا. وعلى ما يبدو أرادت روسيا استكشاف أهم الملفات التي كانت على جدول أعمال الوفد الأمريكي، ونتائج هذه الزيارة.

- إعلان الدبيبة إغلاق عدد من السفارات الليبية في الخارج، وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين بالخارج بنسبة 20%، يمكن قراءته في سياقين: **الأول**، أزمة حجم الانفاق المالي الضخم الذي يتطلب إصلاحه وإعادة هيكلته، وبالتأكيد فإن وزارة الخارجية وممثلياتها في الخارج تقع على رأس أولويات خطة ترشيد الإنفاق. **الثاني**،

أزمة حجم الفساد المستشري والمتغول في ممثليات الدولة الليبية في الخارج، والتي يتم الكشف عنها بشكل دوري.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

موسى الكوني.. نائب رئيس المجلس الرئاسي

موسى الكوني، هو سياسي ودبلوماسي ليبي، ولد في الجنوب في عام 1965، ودرس في المدن الليبية مثل إدري الشاطئ وأوباري وسبها، وبعد ذلك انتقل الى مدينة طرابلس. وهو ابن الكوني بلكاني أحد رموز الجهاد الليبي ضد الاحتلال البريطاني والفرنسي في إقليم الفزان، وشقيقه إبراهيم الكوني الكاتب المشهور وزعيم الطوارق الليبيين.

لقد دخل موسى الكوني في الحياة السياسية من خلال قبيلة الطوارق، حيث شغل منصب رئيس المواصلات في أوباري عام 1985، وفي عام 1989 تم تعيينه أمين عام للجنة الشعبية العامة للمواصلات، ثم عين أميناً للجبهة الشعبية في غزان حتى عام 1993، واستقال من منصبه عام 1994.

وكان قنصل ليبيا العام في مالي منذ 2005، قبل أن يستقيل إبان ثورة فبراير 2011، بعدما طلب منه القذافي تجنيد شباب من الطوارق ضد الثورة الليبية. بعد ذلك انضم موسى الكوني إلى الثورة الليبية وسافر إلى بنغازي، ليلتحق بالمجلس الوطني الانتقالي، ثم انتخب

عضوا في المؤتمر الوطني العام، ومن بعده مجلس النواب، وعند تشكيل المجلس الرئاسي عام 2016 اختير كأحد ممثلي الجنوب في المجلس الرئاسي برئاسة فائز السراج.

وبعدما قامت الأمم المتحدة بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة في ليبيا من خلال التصويت، في فبراير 2021، فاز برئاستها " عبد الحميد الدبيبة "، وفاز برئاسة المجلس الرئاسي محمد المنفي، وضمت قائمة المجلس الرئاسي أيضاً كلاً من موسى الكوني وعبد الله اللافي كنائبين للرئيس. وقد جاء ذلك بعد التصويت في ملتقى الحوار الليبي في مدينة جنيف.

2. مقال العدد

قبل نتائج لجنة العشرين الليبية.. الفيتوري شعيب

على بعد أيام من صدور تقرير " لجنة العشرين " الاستشارية، بحسب البعثة الأممية للدعم في ليبيا المنشأة لها، ربما من الإلزام، وليس من نافلة القول أو الفعل، المرور على كل المبادرات التي سبقتها أخيراً، لنرى بعدها جدّية طرحها، وإمكانية واقعيّتها، أو هي على النقيض من ذلك.

وفي هذا الصدد، لا بدّ من الولوج إلى المبادرات الفردية التي تطرح بين الفينة والأخرى لحل الأزمة السياسية داخل البلاد، غير أن هذه المبادرات ما تبرح أن تُطرح على وسائل الإعلام وإلقاء مضمونها إلى أن تعود إلى الخمول، أو حتى إلى العدم، ولا مبالغة في القول حتى قفْز شخوصها عليها، وكأن المبادرة السياسية أو الحل السياسي ما هو إلا توصيف نظري فحسب!

حقيقة المبادرات السياسية الفاعلة هي التي يجب أن تكون واقعاً على الأرض وتلامس الإشكال السياسي، بل هي المبادرات التي ترفض الواقع المتأزّم، أو الركود الخامل، في سياق سياسي غير مستقر ومتقلّب، يتطلب العمل والجهد، لا التنظير والتأطير فحسب؛ بل المبادرة

السياسية الفاعلة هي التي تنطلق من المجتمع ومن القاعدة الشعبية له، المرتكزة على أساس حواري وتوافقي، يمكن البناء عليه على أرض الواقع، لا التنظير له في سماء السياسة المنفصلة عن المجتمع ومكوّناته.

وفي هذا الصدد، انتقلت " المبادرات السياسية " في ليبيا، إن صحّ الوصف، حقيقة أو على أقلّ تقدير مجازاً من مرحلة المبادرة الواحدة لجسم واحد، إلى المبادرات المتجزئة من جسم سياسي واحد لا يتعدّى عدد أعضائه ثلاثة، وهذا ما كان في المجلس الرئاسي الليبي، حيث أطلق كل عضو فيه مبادرة سياسية رأى الحل فيها، ومنها مبادرة العمل بنظام الأقاليم الثلاثة التاريخية (برقة وفزّان وطرابلس)، عن طريق مجالس تشريعية ومحافظات تنفيذية لكلٍّ منها، في محاولةٍ للقفز على الخلافات التي تطرأ على القوانين الانتخابية، وخاصة الرئاسية منها، وذلك بانتخاب كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة رئيساً يمثله في مجلس رئاسي جديد يشبه المجلس الرئاسي الحالي بثلاثة رؤوس، وتتغير الرئاسة بشكل دوري بين الشخصيات الثلاث، وذلك كله بالتوازي مع وجود مجلس تشريعي وحكومة لكل إقليم من الثلاثة، الأمر الذي به يتحقق الاستقرار في كل مناطق ليبيا، ويحافظ على وحدتها، وكذلك لتقريب الخدمات للمواطنين وتفتيت المركزية التي أنهكت الدولة الليبية، بحسب المبادرة التي أطلقها واحدٌ من أعضاء المجلس الرئاسي، وليس مجتمعاً، وهو الذي لا يتجاوز عدد أعضائه ثلاثة!

وعلى الضفة الأخرى من المجلس الرئاسي، خرجت مبادرة سياسية أخرى، كما الحال من سابقتها، بشكل منفرد، لا باسم المجلس مجتمعاً، غير أنها جاءت مغايرة في الطرح عن سابقتها، بل كان اللبّ فيها تقسيم البلاد إلى 13 محافظة، يتم توزيع الميزانية بالتساوي بين هذه المحافظات، وفق نظام لامركزي بصلاحيات كاملة، ولتكون هذه المبادرة تحت مسمّى "مبادرة الحلّ السياسي"، مبتعدة بحسب التنظير لها عن فكرة التقسيم أو الأقاليم الثلاثة، وكأنها تناقض ما كان قبلها. وتضمّنت هذه المبادرة الدعوة إلى تجديد المجلس

الرئاسي بانتخابات عامة من الشعب مباشرة، وليس كما جاء هذا المجلس الحالي باتفاق سياسي، الأمر الذي يحقّق مع هذا الفعل الشرعية الدستورية والمشروعية الشعبية، التي تتعزّز بها المؤسّسة الرئاسية على استعادة سيادة الدولة الليبية، وتجاوز أزمة الثقة بين الأطراف السياسية، وتبديد المخاوف من استئثار أي طرف بالسلطة، وهي العقبة الأساسية التي تحول دون نجاح الانتخابات، كما يرى القائمون على هذه المبادرة.

واليوم تفصلنا أيام قليلة لرؤية نتائج مبادرة " لجنة العشرين " التي انطلقت في الرابع من فبراير الماضي برعاية أممية، لحل الانسداد والإشكال السياسي في ليبيا، خاصة في القضايا الخلافية في القوانين الانتخابية، من أجل إجراء الانتخابات، بغض النظر عن طبيعتها، الرئاسية أو البرلمانية أو كليهما، على أن تكون مستندة إلى المرجعيات والقوانين الليبية القائمة بما في ذلك الاتفاق السياسي الليبي وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي وقوانين 6+6 الانتخابية، بحسب ما كان في ديباجة إنشائها، على أن تسلم مقترحاتها إلى اللجنة السياسية المقبلة التي تعتزم البعثة الأمميّة للدعم في ليبيا تشكيلها بحسب المسارات التي أعلنت عنها مسبقاً، وصولاً إلى تجديد الشرعيّة في البلاد. وبين هذه وتلك المبادرات الفردية، لا تزال آفاق الحل السياسي غائبة عن الوطن والمواطن في البلاد. ولكن لا بد من النظر إلى النتائج قبل الحكم على المضمون، وإن غدا لناظره لقريب.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd